



جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مشروع خطة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان : علوم الاقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية

فرع : العلوم المالية والمحاسبية

تخصص : محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبة : خوراره نور

بعنوان :

الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة التصريحات الجبائية

دراسة حالة على مستوى المركز الجوارى للضرائب لولاية تقرت .

نوقشت بتاريخ : ١٣/٠٦/٢٠٢٢

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ صديقي فؤاد(أستاذ في جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ كسكس مسعود (أستاذ في جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذ دشاش عبد القادر (أستاذ في جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : ٢٠٢٣/٢٠٢٢



جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مشروع خطة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان : علوم الاقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية

فرع : العلوم المالية والمحاسبية

تخصص : محاسبة وجباية معمقة

: بعنوان

الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة التصاريحات الجبائية

دراسة حالة على مستوى المركز الجوارى للضرائب لولاية تقرت .

من إعداد الطالبة : خوراره نور

تحت إشراف : د. كسكس مسعود

السنة الجامعية : ٢٠٢٢/٢٠٢٣



الإهداء

إلى أمي ... مهما قلت فلن أوفيك حقك ، فقبل كل خطوة مني دعوة منك ، وعند طلب النصيحة عودة إليك ، أطال الله في عمرك لتشهدني مزيد من نتائج تربيته .

إلى أبي ... كم إنتظرت هذا اليوم بشغف فلك مني كل حبي وإحترامي ، حرمت لتعطينا ، ودفعتنا لتتعلم ولولاك لما وصلت إلى البداية ،حقا كنت رمز العطاء اللامتناهي ، أطال الله في عمرك لتجني مزيد من ثمرات غرسك .

إلى مؤنستي في الحياة أختي "سوزان " وإلى كل أخواتي

إلى كل أحبائي الذين تمنيت أن أشاركهم فرحتي لكن أجلهم حالا دون ذلك.

إلى كل من أكن لهم فائق الحب وتقدير .

شكر وتقدير

أتوجه بجزيل الشكر وخالص الثناء، ومواقف التقدير والعرفان إلى كل من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل

وموجهتنا شكري الأستاذ الفاضل الذي أفادني بتوجيهاته ونصائحه كسكس مسعود والى مرشدي المؤطر يوسف سهيل

إلى كل أساتذتي وأستاذاتي الأفاضل الذين ساهموا في اجتيازي أسمى الدرجات من العلم إلى الأعماء الأكارم الذين ذكرهم قلبي وسقطوا سهوا عن قلبي فشكرا جزيلاً .

المخلص :

تدخل هذه الدراسة ضمن الدراسات الميدانية التي تهدف إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية من أجل تحسين من جودة التصاريحات الجبائية .

حيث تمثل الرقابة الجبائية عنصر هام ضمن النظام الضريبي التصريحي والتي تسمح بالتدقيق في مختلف تصاريحات المكلفين بحيث تعمل على زيادة مستوى الوعي الضريبي وكشف وردع حالات عدم الامتثال لقوانين فرض الضريبة ، بحيث تتميز جودة التصاريحات الجبائية بصحة ودقة المعلومات التي يودعها المكلفين بالضريبة .

وتم اختبار الدراسة على مركز الجوارى لمديرية تفرت وذلك وفق دراسة تحليلية لنواتج الرقابة الجبائية ودراسة بعض ملفات الجبائية لتدعيم فرضيات الدراسة ، وقد تم التوصل إلى أن الرقابة الجبائية لها دور فعال وإيجابي في تحسين جودة التصاريحات الجبائية من خلال التحقق من مدى صحة المعلومات الجبائية والمحاسبية المصرح بها من قبل المكلفين الخاضعين للضريبة ، والكشف عن الأخطاء والإغفالات موجودة في تصريح جبائي وتصحيحها وتقويمها واسترجاع حقوق المتهرب منها لدعم خزينة العمومية .

Résumé :

Cette étude s'inscrit dans le cadre des études de terrain qui visent à identifier le rôle joué par le contrôle fiscal afin d'améliorer la qualité des déclarations fiscales.

Lorsque le contrôle fiscal est un élément important du système fiscal déclaratif ,qui permet de contrôler les différentes déclaration des contribuables afin d'augmenter le niveau de sensibilisation fiscale et de détecter et de dissuader les cas de non-respect des lois fiscales , de sorte que la qualité de la fiscalité déclarations se caractérise par la validité et l'exactitude des informations déposées par les contribuables .

L'étude a été testée sur le centre de quartier de la direction de Touggourt , selon une étude analytique des sorties du contrôle fiscal et l'étude de quelques dossiers fiscaux pour étayer les hypothèses de l'étude .par contribuables, la détection des erreurs et omissions constatées dans une déclaration d'impôt , leur rectification et leur évaluation ,et le recouvrement des droits deceux qui s'y sont soustraits pour alimenter le trésor public.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الفهرس
	الإهداء
	الشكر
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة أشكال
	قائمة الملاحق
	قائمة المختصرات
	المقدمة
٠١	الفصل الأول: عموميات حول الرقابة والتصريحات الجبائية
٠٢	تمهيد
٠٣	المبحث الأول: الإطار النظري حول الرقابة والتصريحات الجبائية
٠٣	المطلب الأول: واقع الرقابة الجبائية في الجزائر
٣٠	المطلب الثاني: الإطار النظري للتصريحات الجبائية
٤٢	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
٤٢	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية
٤٧	المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة
٤٩	خاتمة الفصل
٥٠	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية على مستوى مركز الجوارى لولاية تڤرت
٥١	تمهيد
٥٢	المبحث الأول: تقديم مركز الجوارى للضرائب لولاية تڤرت
٥٢	المطلب الأول: الأدوات المستخدمة ومنهجية الدراسة
٥٣	المطلب الثاني: مجمع وعينة الدراسة
٥٧	المبحث الثاني: دراسة حالات ميدانية
٥٧	المطلب الأول: دراسة حالة في التحقيق المحاسبي
٦٨	المطلب الثاني: دراسة حالة في تحقيق المعقق لمجمل وضعية جبائية
٧٤	خاتمة الفصل
٧٥	خاتمة العامة
٧٨	المراجع
٨٣	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
٠١-٠١	مقارنة بين تحقيق المحاسبي والتحقق المصوب	١٢
٠٢-٠١	تصريحات مهنية الخاصة	٣٦
٠٣-٠١	تصريحات الجبائية الخاصة بالنظام الجزافي	٣٨
٠٤-٠١	تصريحات جبائية مفروضة على المكلفين بشكل عام	٣٨
٠٥-٠١	ملخص عقوبات الجبائية في حالة عدم إحترام الأجل القانونية	٣٩
٠٦-٠١	عقوبات العث ونقص التصريحات	٤١
٠٧-٠١	أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	٤٧
٠١-٠٢	حساب النتائج لسنة ٢٠١٧	٥٩
٠٢-٠٢	حساب النتائج لسنة ٢٠١٨	٦٠
٠٣-٠٢	حساب النتائج لسنة ٢٠٢٠	٦١
٠٤-٠٢	ضريبة على أرباح الشركات لسنوات المعنية بدراسة	٦٢
٠٥-٠٢	الربح الخاضع لضريبة على الدخل الإجمالي	٦٢
٠٦-٠٢	ضريبة على الدخل الإجمالي لثلاث سنوات	٦٣
٠٧-٠٢	حساب الرسم على النشاط المهني	٦٤
٠٨-٠٢	حساب الرسم على القيمة المضافة	٦٥
٠٩-٠٢	تلخيص نتائج التحقيق المحاسبي	٦٧
١٠-٠٢	مداخل المكلف للسنوات المعنية بالتحقيق	٦٩
١١-٠٢	ملخص مصاريف السنوية للفترة المعنية بدراسة	٦٩
١٢-٠٢	الدخل المستخرج الخاضع	٧٠
١٣-٠٢	حساب الضريبة الدخل الإجمالي	٧٠
١٤-٠٢	التأكد من خصائص جودة التصريحات الجبائية المحقق فيها .	٧٢

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الجدول	صفحة
٠١-٠١	أشكال الرقابة الجبائية في الجزائر	٠٨
٠٢-٠١	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب	١٥
٠٣-٠١	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	١٦
٠٤-٠١	الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات	١٧
٠٥-٠١	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	١٩
٠٦-٠١	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	٢٠
٠١-٠٢	الهيكل التنظيمي لمديرية تفرت	٥٥
٠٢-٠٢	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية	٥٦

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
٨٤	طلب الرد على إشعار تصحيح الجبائي	٠١
٨٥	الإجابة على إشعار التصحيح	٠٢
٨٦	إشعار بالتعديل بعد تدقيق الجبائي	٠٣
٨٧	الورد الفردي	٠٤
٨٨	ملخص نتائج الضرائب حقوق وديون	٠٥
٨٩	ميزان الإيرادات والمصاريف	٠٦

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر	الترجمة
CSP	Contrôle sur pièces	الرقابة على الوثائق
CF	Le contrôle formel	الرقابة الشكلية
VC	La vérification de comptabilité	التحقيق المحاسبي
VP	Vérification de comptabilité ponctuelle	التحقيق المصوب في المحاسبة
VASFE	La vérification approfondie de la situation fiscale d'ensemble	التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية
DRV	Direction des recherches et vérification	مديرية البحث و المراجعات
DGE	Direction des Grandes Entreprise	مديرية كبريات المؤسسات
CDI	Centre des impôt	مركز الضرائب
IRG	Impôt sur le revenu global	الضريبة على الدخل الإجمالي
IRG/S	Impôt sur le revenu global/ sur salaires	الضريبة على الدخل الإجمالي /الأجور
IBS	Impôt sur les bénéfices des sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
IFU	L'impôt forfaitaire unique	الضريبة الجزافية الوحيدة
TVA	Taxe sur la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
TAP	Taxe sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
DT	Droits de Timbre	حقوق الطابع

المقدمة العامة

تعتبر الضرائب من أهم الموارد الجبائية التي تعتمد عليها الدولة لتغطية النفقات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة مختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية. لذلك عملت الدولة على اتخاذ مصادر لتمويل الخزينة العامة وعلى إيجاد مصادر تتميز بالاستقرار والثبات .

ولاستمرارية ودوام هذا المفهوم يجب على المكلفين بالضريبة الاستجابة والالتزام لواجباتهم الضريبية ، وبالرجوع للنظام الجبائي الجزائري نجد أنه ذو طبيعة تصريحية ، كون المشرع الجزائري خول للمكلفين بالضريبة ملأ التصريحات الجبائية بمعرفتهم وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها ، حيث يصرح المكلف عن مداخله وأوعيته الضريبية ، وفي أغلب الأحيان يكون هناك نقص في هذه التصريحات نتيجة لاحتوائها على أخطاء إغفالات ناجمة عن عدم الامتثال الضريبي ، وهناك من يستعمل كل الطرق والأساليب للتهرب من القيام بواجباتهم الجبائية من خلال التحايل على النظام الجبائي. لذا تحتفظ الإدارة الجبائية بحق الرقابة .

وحفاظا على الإيرادات الخزينة العمومية وضع المشرع الجبائي وسيلة لمكافحة التهرب الضريبي ولو نسبيا ، والمتمثلة في الرقابة الجبائية والتي بدورها تمثل الوجه المعابر للنظام التصريحي ، حيث تسعى الإدارة الجبائية من خلال هياكلها الحديثة إلى زيادة فعالية الرقابة الجبائية ، والتي تعمل على إستيفاء الحقوق والمستحقات الضريبية من خلال اكتشاف وتصحيح الأخطاء والانحرافات الموجودة في تصريحات المكلفين وضبط مصداقيتها ، فجودة التصريح تبنى على مدى صحة ودقة المعلومات التي يقدمها المكلف بالضريبة .

وسنحاول من خلال دراستنا على مستوى مركز الجوارى لمفتشية ضرائب تقرت التعرف على الدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة تصريحات جبائية .

إشكالية البحث :

من خلال ماسبق ذكره يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يمكن للرقابة الجبائية أن تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية ؟

وحتى نتمكن من الإحاطة بكافة جوانب البحث إرتأينا طرح جملة من أسئلة الفرعية كما يلي :

- هل ترتبط جودة التصريحات الجبائية بصحة المعلومات المصرح بها؟
- هل للرقابة الجبائية تأثير على جودة التصريحات الجبائية ؟
- ماهي مختلف متطلبات الرقابة الجبائية بمركز الجوارى لمفتشية ضرائب تقرت ؟

فرضيات البحث :

- ترتبط جودة التصريحات الجبائية بمدى صحة ومصداقية المعلومات المصرح بها من طرف المكلفين .
- للرقابة الجبائية دور فعال في ضبط مصداقية التصريحات الجبائية والرفع من جودتها .

مقدمة عامة

- تتمثل إجراءات الرقابة الجبائية بمركز ضرائب تقرت : التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية الشاملة ، تسمح بتدقيق وضبط تصريحات الجبائية المودعة .

أهمية البحث :

تتجلى أهمية موضوع في :

- كونه ضرائب أهم مصادر تمويل إيرادات الدولة .
- الدور الهام للرقابة الجبائية في زيادة الإلتزام الطوعي للمكلفين بالضريبة ، ما يساهم بشكل كبير في إسترجاع الحقوق المتملص منها .
- الحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي .
- إبراز أثر الرقابة الجبائية على مصداقية التصريحات الجبائية .

أهداف البحث :

- السعي للإحاطة بكل الجوانب النظرية للرقابة الجبائية وتصريحات الجبائية .
- محاولة توضيح دور الرقابة الجبائية في زيادة المصداقية والشفافية في تصريحات الجبائية .
- إبراز فعالية الرقابة الجبائية في نظام الجبائي الجزائي.
- دراسة واقع العلاقة التي تربط عملية الرقابة الجبائية بجودة تصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين .

أسباب إختيار الموضوع :

أسباب ذاتية :

- الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع والاطلاع عليه .
- الميل للتخصص ومحاولة معرفته أكثر.
- الاطلاع الميداني على إجراءات الرقابة الجبائية .

أسباب موضوعية :

- إمكانية وقابلية تطبيق ودراسة الموضوع في الواقع .
- أهمية الموضوع الرقابة الجبائية في مجال الجبائية .
- كون الرقابة الجبائية من أهم الطرق المتخذة لمحاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين.

حدود الدراسة :

- ١- الحدود المكانية : حاولنا من خلال هذه الدراسة تبيان دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية وذلك بمركز الجوارى لمفتشية الضرائب تشرت .
- ٢- الحدود الزمنية :
تنحصر فترة الدراسة في الفترة الممتدة من ٠٧/٠٣/٢٠٢٢ إلى ٢٧/٠٣/٢٠٢٢

منهج البحث والأدوات المستخدمة :

من أجل إختبار فرضياتنا والتساؤلات الفرعية ، إعتدنا على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الأدبيات النظرية من خلال عرض مفاهيم لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة والقوانين والدلائل الجبائية ، المقالات المنشورة في مجالات حول الموضوع ، البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية .

صعوبات الدراسة :

- صعوبة الحصول على بعض المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالرقابة الجبائية من مديرية الضرائب .

تقسيمات البحث :

وحتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث، وكذلك اختبار صحة الفرضيات الموضوعية قيد الدراسة والتطرق لمختلف جوانبه ، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين كما يلي :

الفصل الأول : يتضمن مبحثين ، المبحث الأول خصصناه لرقابة الجبائية التصريحات فتحدث المطلب الأول عن الرقابة الجبائية في تشريع جبائي أما مطلب الثاني فخصص لتصريحات الجبائية وأهم أنواعها والمبحث الثاني تطرقنا فيه لدراسات السابقة بالعربية واللغة الأجنبية فيما يخص مطلب الأول أما مطلب الثاني خصصنا فيه أهم الاختلافات بين الدراسات السابقة والحالية وما يميزها .

الفصل الثاني : تلخص هذا الفصل في مبحثين ، المبحث الأول تم فيه عرض الطريقة والأدوات المستخدمة وبمنهجيتها بالإضافة إلى التعريف بالمؤسسة أما المبحث الثاني خصصناه للدراسة التطبيقية من خلال دراسة ملفين جبائيين ومقارنتهما بخصائص جودة التصريحات الجبائية .

الفصل الأول

عموميات حول الرقابة
وتصريحات الجبائية

تمهيد:

من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة الضريبية في تحقيق أهدافها هي الرقابة الجبائية ، وهذا لأنها ترفع من تحصيل الضريبي وتواجه مختلف أنواع الغش والتهرب الضريبي ، حيث أعطى المشرع الجبائي الجزائري لكل من الإدارة الجبائية والمكلفين حقوقا وواجبات ، فعلى المكلفين تقديم تصريحات جبائية صحيحة ذات مصداقية وفي الآجال القانونية المحددة لكل ما يخص مداخيلهم وأرباحهم ورقم أعمالهم المحقق ، وللإدارة الجبائية الحق في مراقبة هذه التصريحات للتأكد من صحتها ومعاينة الأخطاء والإنحرافات وهذا نظرا لأهميتها في إتخاذ القرارات وتحليل الوضعية الجبائية للمكلف .

المبحث الأول : الإطار النظري حول الرقابة وتصريحات الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي تسعى الإدارة الجبائية من ورائها إلى المحافظة على الأموال العامة ، ولذلك أوجب علينا التطرق من خلال هذا

المطلب الأول : واقع الرقابة الجبائية في الجزائر

نعتبر الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي تسعى الإدارة الجبائية من ورائها إلى المحافظة على الأموال العامة ، ولذلك أوجب علينا التطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم مفاهيم الرقابة الجبائية .

الفرع الأول : الإطار النظري للرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية صيغتها العامة ومفهومها الخاص كباقي النظم المتعارف عليها ، ومن أجل تقديم مفهوم شامل نتطرق أولا لتحديد تعريفها بشكل عام .

أولا : ماهية الرقابة الجبائية

أعطى العالم هنري فايول^١ تعريف محدد لها فقد عرفها أنها : " التأكد من إتمام كل شيء يحدث حسب الخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والمبادئ القائمة ، وتهدف الرقابة إلى تشخيص نقاط الضعف والأخطاء وتصحيحها ومنع تكرار حدوثها مستقبلا " .^٢

ومن بين أهم تعاريف ومفاهيم نجد:

التعريف الأول : "كولين فيليب **colline fillipe** " عرف الرقابة الجبائية على أنها هي الوسيلة الضرورية لضمان المساواة بين الأفراد في دفع للضريبة. وتشكل شرطا من الشروط الرئيسية والفعالة لتحقيق المنافسة الشريفة والعدالة بين المؤسسات .^٣

التعريف الثاني : " كلود لوران **Claude Laurent** " عرف الرقابة الجبائية على أنها مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من مصداقية وصحة

^١ *هنري فايول ، أحد علماء الإدارة الكلاسيكية ، ولد باسطنبول عام ١٨٤١ ومات بباريس عام ١٩٢٥ وهو فرنسي الأصل

^٢ حسين حريم ، مبادئ الإدارة الحديثة ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٠١

^٣ Colline fillipe la vérificateur fiscale , Edition économique , paris , 1979 , p25

التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين لغرض اكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التملص والتهرب من دفع الضريبة وتقويمها^١.

التعريف الثالث: " الرقابة الجبائية هي الفحص المحاسبي المطبق من طرف الإدارة الجبائية ، وهي عبارة عن مراقبة احترام القوانين الجبائية ".

تعريف المشرع الجزائري :

لم يعرف المشرع الجزائري الرقابة الجبائية بمفهومها النظري غير أنه حدد لها ضوابطها .

فنص المشرع في المادة في المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجبائية على مهمة الإدارة الجبائية الخاصة بالرقابة بقوله : > تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة ، كما يمكنها أيضا أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها < .

ثم بين بصورة موجزة كيفية القيام بهذه المهمة بنص في الفقرة الثانية من نفس المادة :

> تتم ممارسة حق الرقابة على مستوى المنشآت والمؤسسات المعنية ، خلال ساعات فتحها للجمهور وساعات ممارسة نشاطها < .

وخلاصة القول يمكن تعريف الرقابة الجبائية على أنها مجموع الإجراءات والعمليات ، التي تنفذها الإدارة الجبائية ، من أجل التحقيق ومراجعة كل تصريح جبائي متعلق بالمكلف بالضريبة .

١- خصائص الرقابة الجبائية :

تتميز الرقابة الجبائية بمجموعة من الخصائص التي تمكنها من تحقيق أهدافها وتتمثل في^٢:

- مهمة الرقابة الجبائية مستقلة ومجهزة بأهداف خاصة ، تستجيب للتطلعات التي يريدها المسير في الميدان الجبائي .

^١ محمد حمو ، منور أوسرير ، محاضرات في جباية المؤسسات مع تمارين محلولة ، الطبعة الأولى ، مكتبة الجزائرية بوداود ، الجزائر ، ٢٠٠٩ .

^٢ منصور بن أعمار ، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية ، الطبعة الثانية ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠١٦ ، ص ٣١

- الرقابة المحاسبية هي أصل الرقابة الجبائية ، حيث أن الرقابة المحاسبية لا يمكن لها أن تهمل المسائل الجبائية لما لهما من علاقة وطيدة بينهما .

٢- أهداف الرقابة الجبائية :

تسعى الرقابة الجبائية لتحقيق عدة أهداف وهي ^١ :

- الهدف القانوني : يتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين للقوانين والأنظمة ،لذا حرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أي انحرافات أو مخالفات يمارسوها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية .
 - الهدف الإداري : تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها، كالتي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة فعالية الأداء، عن طريق التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها ، كما تسمح بإعداد الإحصائيات .
 - الهدف المالي والاقتصادي : حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة، وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العمومي، مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .
 - الهدف الإجتماعي:^٢
- ✓ منح ومحاربة انحرافات المكلفين بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو تقصيره في أداء وتحمل واجباته اتجاه المجتمع.
- ✓ تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة (المساواة أمام الضريبة).

ثانياً: مبادئ الرقابة الجبائية وأسباب إجرائها

١- مبادئ الرقابة الجبائية:

كي تؤدي الرقابة الجبائية وظائفها لابد من توفر المبادئ الأساسية لها والمتمثلة في^٣:

✓ إقامة نظام ضريبي محكم :

^١ مصطفى إبيدير ، عمر الفاروق زرقون ، تقييم فعالية المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية في البيئة الجزائرية ، مجلة إضافات إقتصادية ، المجلد ٠٣ ، العدد ٠٢ ، جامعة ورقلة ٢٠١٩ ص ٦٩-٧٠

^٢ محمد حمو ، منور أوسرير ، مرجع سابق ص ٢٠٢

^٣ بشرى عبد الغني ، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي ،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، ٢٠١١ ، ص ٩٢-٩٥

يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الأساسية للرقابة الجبائية حيث تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بصفة عامة من بينها النظام الضريبي، فبقدر ما يتوفر لديها من خبرات وكفاءات بقدر ما يستطيع الخبير الضريبي أن يلمس الحبكة الفنية في أنظمتها الضريبية، وبقدر ما يتأثر بالعوامل السياسية والإقتصادية والاجتماعية .

كما أن التهرب الضريبي يعود الى عدم احكام القوانين والتشريعات من حيث تعدد النظام الضريبي وعدم استقراره ، ولذلك يجب تحسين فعالية النظام الضريبي من خلال مايلي :

- تبسيط صياغة التشريع الضريبي وتحسينه حتى يتسنى فهمه من طرف المكلفين .
- تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين .

✓ ترقية وتطوير الإدارة الجبائية :

إن التشريع الضريبي لا يكفي لمحاربة الغش والتهرب الضريبي ما لم يرفق بإدارة جبائية فعالة ، والتي يجب توفرها على قدر عال من الكفاءة ، إضافة إلى توفرها على الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة ، والتي تمكنها من أداء وظيفتها على أحسن وجه ، إلا أن اليد العاملة لا تفي بالغرض إذا لم تكن ذات خبرة وكفاءة في الميدان ولذلك فمن الضروري العمل على الرفع من كفاءة الموظفين وتكوين إطارات متخصصة في مجال الضرائب والرقابة الجبائية .

٢- أسباب إجراء الرقابة الجبائية :

- هناك عدت أسباب دعت إلى ضرورة وجود نظام رقابي نذكر منها ^١ :
الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية :

تعد الرقابة الجبائية وسيلة لمتابعة النظام التصريحي ، لان المكلف هو من يحدد بنفسه أسس فرض الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية ، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتبه وضمان صدقيتها ، بالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة الجبائية تسمح بتجسيد مبدأ العدالة أمام الضريبة .

- الرقابة الجبائية كوسيلة مكافحة الغش الضريبي :

^١ عوادي مصطفى ، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري ، الطبعة الأولى ، مطبعة مزوار للنشر ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ١١

نظرا لأسباب متعددة يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب أو التخفيض العبء الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية وغير الشرعية ، لذلك فإن عمليات مكافحة هذه الممارسات التدليسية يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية ، والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها ، وهذا عن طريق الرقابة الجبائية كآلية لمكافحة التهرب الضريبي ووسيلة لضمان مصلحة الخزينة العمومية .

- الرقابة الجبائية وسيلة لتقليل الخطر الجبائي :¹

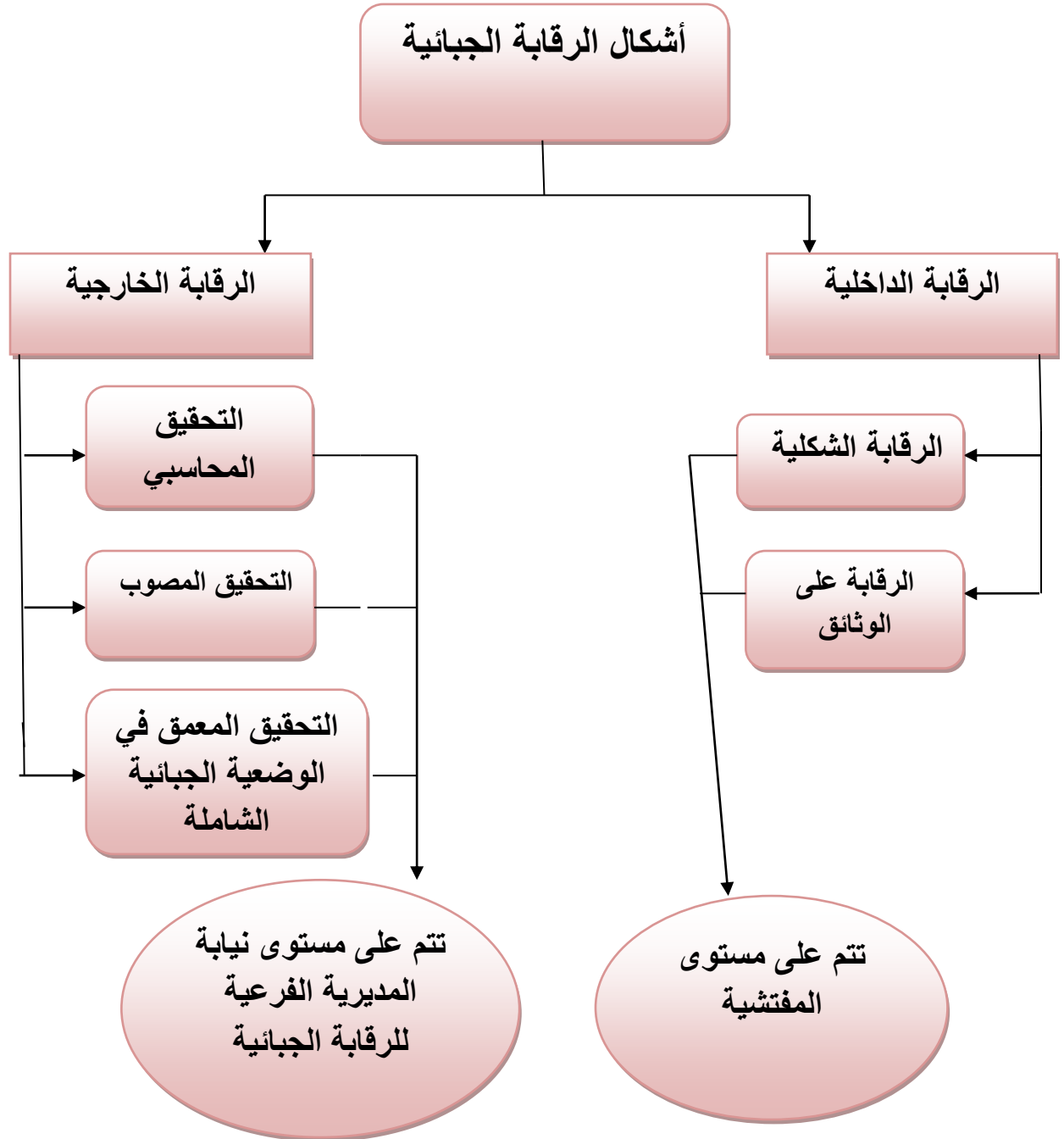
وهو ما يطلق عليه مصطلح الأمن الجبائي ، فإجبارية الضريبة تجعل المؤسسة موقع الخطر الجبائي ، يتمثل في تحملها تكاليف إضافية نتيجة عدم التزامها بالقواعد الجبائية أو عدم استيفائها لشروط الاستفادة من امتيازات جبائية .

ثالثا: أشكال الرقابة الجبائية:

نظرا للعدد المتزايد للتصريحات الجبائية المكتتبه من قبل المكلفين والخاضعة للرقابة الجبائية ، تحتم على الإدارة الجبائية تنويع نشاطها باستعمال نوعين من الرقابة الجبائية ، سنقوم بشرحها من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (٠١ - ٠١) : أشكال الرقابة الجبائية في الجزائر

¹ بوعلام ولهي ، عائشة بن عثمان ، تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد ١٠ ، العدد ١٧ ، جامعة محمد بو الضياف ، المسيلة ، ٢٠١٧ ، ص ١٤٧ - ١٤٨



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على كتاب مصطفى عوادي الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري. مرجع سبق ذكره

١- الرقابة الداخلية :

ويقصد بها الرقابة التي تتم من طرف أعوان الإدارة الجبائية في المكتب بناء على الوثائق التي في حوزتهم ، ومفتشية الضرائب هي المصلحة المكلفة بالقيام بهذا النوع من الرقابة دوريا ولأهداف مسطرة مسبقا ويمكن أن تكون رقابة شكلية أو رقابة على الوثائق :

✓ الرقابة الشكلية CF : ١

تبدأ الرقابة الشكلية منذ إستلام المصالح المعنية للتصريحات الجبائية المرسلة أو المودعة من قبل المكلفين، سواء التصريحات الشخصية أو التصريحات المهنية ، وتتم مراقبتها بطريقة منتظمة وغير إنتقائية وذلك عن طريق الفحص الشكلي للعناصر المصرح بها وتسوية الأخطاء إن وجدت ، وتتم أيضا عن طريق إجراء مقارنة بين المعلومات المتأتية من التصريحات (G5) و(G50.A) وتلك المذكورة في التصريح السنوي ، و مع المعلومات التي تحصلت عليها الإدارة الجبائية من كشوفات الربط وبطاقات المعلومات وقوائم العملاء التي تمتلكها ، وتهدف هذه الرقابة إلى تصحيح الأخطاء الملحوظة في التصريحات ، وتسمح أيضا بالمساعدة في برمجة الملفات للرقابة المعمقة فيما بعد .

✓ الرقابة على الوثائق CSP : ٢

تمثل الرقابة على الوثائق المرحلة الموالية للرقابة الشكلية وتتم على مستوى مفتشيات الضرائب ، والتي تقوم بإجراء فحص شامل للتصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين ، من خلال مقارنتها بمختلف المعلومات والوثائق التي هي بحوزة الإدارة الجبائية إنطلاقا من ملفاتهم الخاصة ، وهذا كله يتم في إطار تطبيق حق الإطلاع القانوني .

بإمكان المحقق طلب بعض التوضيحات والتبريرات من المكلف إذا لزم الأمر وذلك كما يلي ٣:

- **طلب المعلومات :** يتسنى لمصلحة الضرائب التحقق في تصريحات المكلفين أن تتقدم بطلب المعلومات حول النقاط أو المسائل التي بها غموض ، ويمكن لهذه الأخيرة أن تكون كتابية أو شفوية ، لا يخضع المكلف بالضريبة لأي عقوبة في

١ عوادي مصطفى ، مرجع سبق ذكره ص ١٢

٢ محمد زرقون ، سليمان عتير ، جدوى الرقابة الجبائية في تدقيق التصريحات الضريبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مجلة البديل الاقتصادية ، المجلد ٠١ ، العدد ٠١ ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٧ ، ص ٤٣

٣ العبد صالح ، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٩-٥٠

حالة عدم الرد على هذا الطلب ، لكن قد تلجأ الإدارة الى مراسلته من أجل التوضيح أو التبرير.

- **طلب تبريرات وتوضيحات :** عندما يرفض المكلف بالضريبة الإجابة على الطلب الشفوي ، يتعين على المفتش أن يعد طلبا مكتوبا لأنه يضيف طابع الإلزامية أكثر ليبين بوضوح أنه من الضروري الحصول على التوضيحات أو التبريرات اللازمة ، ويحدد للمكلف بالضريبة أجلا لا يقل عن ٣٠ يوم من تاريخ الطلب من أجل تقديم رده .

٢- الرقابة الخارجية (في عين المكان):

تتمثل الرقابة الخارجية في التدخلات المباشرة للأعوان المحققين للأمكنة التي يزاول فيها المكلفون بالضريبة نشاطاتهم ، حيث تقوم بهذا النوع من الرقابة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية ، وهذا الشكل من الرقابة يتضمن الوسائل التالية :

➤ **التحقيق المحاسبي VC :**

يعتبر التحقيق المحاسبي من بين الأشكال الرقابة الجبائية الأكثر عمقا وشمولية ، حيث يمنح القانون الجبائي لأعوان الإدارة الجبائية سلطة إجراء تحقيق في محاسبة المكلف بالضريبة ، وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة المتعلقة بأربع سنوات الأخيرة للنشاط (غير متقدمة) ولمجمل الضرائب التي يخضع لها المكلف^١ .

ويشمل نطاق التحقيق المحاسبي المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي الذين هم ملزمين بمسك الدفاتر المحاسبية ويمكن إبراز أهم خصائص التحقيق المحاسبي في^٢ :

- يهدف بصورة أساسية إلى فحص الدفاتر المحاسبية للمكلف بالضريبة ويتصف بالدقة والعمق ، حيث يشمل كل أنواع الضرائب التي يخضع لها المكلف .

^١ عبد الرزاق عباس ، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي ، دار الهدى للتوزيع والنشر ، الجزائر ٢٠١٢ ، ص ٢١

^٢ عبد الرحيم لواج ، تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم تصريحات المكلفين بالضريبة ، مجلة أوراق إقتصادية ، المجلد ٠٢ ، العدد ٠١ ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٨ ، ص ٤٧-٤٨

- يتم تطبيق هذا الشكل الرقابي خارج مكاتب الإدارة الجبائية أي في مقر المؤسسة الخاضعة للتحقيق المحاسبي ، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة .

وقد نصت المادة (٢٠) من قانون الإجراءات الجبائية الفقرة ٠١ على أنه : "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها"^١.

وفي نفس المادة الفقرة ٠٤ : " لايمكن الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا ، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته ، على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير مدته (١٠ أيام) ، ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار"^٢.

➤ التحقيق المصوب في المحاسبة CP :

يعتبر التحقيق في المحاسبة إجراء رقابي موجه أقل شمولية و أكثر سرعة وإتساعا من إجراءات التحقيق في المحاسبة ، حيث أنه تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة ، أو لمجموعة عمليات ، أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية^٣.

" يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد المطبقة في التحقيق المحاسبي باستثناء النقاط المذكورة في الفقرتين ٤ و ٥ من المادة ٢٠-٢٠ مكرر من قانون الإجراءات الجبائية "

توجد عدة اختلافات نلخصها في الجدول التالي:

^١ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، قانون الإجراءات الجبائية ، المادة ٢٠-٢٠ ، ٢٠٢٢ ، ص ١١
^٢ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، قانون الإجراءات الجبائية ، المادة ٢٠-٢٠ ، ٢٠٢٢ ، ص ١١
^٣ منصور بن أعمار، سمية تومي ، فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية ، مجلة دراسات جبائية ، المجلد ٧ ، العدد ١٢ ، الجزائر ، ٢٠١٨ ، ص ٤٤

الجدول رقم (٠١-٠١): مقارنة بين التحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب

التحقيق المصوب	التحقيق المحاسبي	نوع الاختلاف
يقتصر على نوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو جزء منها لمدة تقل عن سنة جبائية	يشمل جميع أنواع الضرائب لأربع سنوات الماضية	شمولية الضرائب
لا تتجاوز مدة التحقيق في عين المكان أكثر من شهرين .	تختلف باختلاف رقم الأعمال: - ثلاث أشهر بالنسبة لمؤسسات تأدية الخدمات التي لا يتجاوز رقم أعمالها ١,٠٠٠,٠٠٠ دج ، والمؤسسات الأخرى التي لا يتجاوز رقم أعمالها ٢,٠٠٠,٠٠٠ دج - ستة أشهر بالنسبة للمؤسسات المذكورة أعلاه ، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يفوق على التوالي ٥,٠٠٠,٠٠٠ دج و ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دج - تسعة أشهر عندما يتجاوز رقم الأعمال ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دج	المدة الزمنية لمراقبة المضمون
يمنح للمكلف ٣٠ يوم للرد.	يمنح للمكلف ٤٠ يوم للرد .	المدة الممنوحة للمكلف لإرسال ملاحظاته أو القبول
يمكن إعادة التحقيق في الفترة التي قام بالتحقيق فيها من قبل .	لا يمكن إعادة التحقيق في الفترة التي قام بالتحقيق فيها من قبل .	الفترة التي قام بالتحقيق فيها من قبل

المصدر : من إعداد طالبة استنادا إلى قانون إجراءات الجبائية

➤ التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة : VASFE

ويقصد به مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف بالضريبة والدخل المصرح به أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام ، يستلزم هذا الإجراء مقارنة المداخل المصرح بها بالمداخل المستنتجة من وضعية أملاك المكلف ، حالة خزينته وكذا المتعلقة بسياق الحياة لسائر أفراد أسرته^١.

- يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي ، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة وفي هذا التحقيق يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل المصرح بها من جهة والذمة أو الحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة الأعضاء المقر الجبائي من جهة أخرى .

- لا يمكن القيام بتحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة لشخص طبيعي ، فيما يتعلق بالضريبة على الدخل دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا من خلال إرسال إشعار بالتحقيق أو تسليمه له مع إشعار بالاستلام مرفوقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في وضعيته الجبائية ومنحه أجلا أدنى للتحضير يقدر بخمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ الاستلام.

- يجب أن يذكر الإشعار بالتحقيق الفترة موضوع التحقيق وأن يستعين بمستشار خلال عملية المراقبة بمستشار يختاره هو^٢.

- يمكن برمجة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية إثر التحقيق في محاسبة سواء باسم المستغل الشخصي لمؤسسة أو الرؤساء والشركاء الأساسيين للشركة أو كل شخص ملزم قانون بتصريح مجمل دخله .

- ينفذ هذا التحقيق كذلك في حالة ما لوحظ فارق محسوس بين الدخل المصرح من طرف المكلف من جهة وعناصر نمطه المعيشي والنفقات المخصصة لصيانة أملاكه من جهة أخرى .

^١ ميثاق الخاضعين للضريبة ، المديرية العامة للضرائب ، ٢٠١٧ ، ص ١٩

^٢ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، قانون الإجراءات الجبائية ، المادة ٢١-٢٠ ، ٢٠٢٢ ،

- تقدم الإدارة على طلب التبريرات والتوضيحات التي تراها أساسية مما قد يحملها إلى إعادة تقويم الوعاء الضريبي وهذا عن طريق التصحيح الحضورى أو التصحيح التلقائى^١.

الفرع الثانى : آليات عمل الرقابة الجبائية

أولاً: الإطار التنظيمى للرقابة الجبائية

لأداء مهام الرقابة الجبائية على أكمل وجه ومن أجل أن تمارس بطريقة فعالة لتحقيق أهدافها المسطرة ، تركز مهامها على مجموعة من الهياكل والأجهزة الإدارية المخول لها قانونا القيام بذلك ، وتتمثل هذه الأجهزة فيما يلى :

١- الأجهزة المختصة بالرقابة الجبائية :

➤ مفتشيات الضرائب:

نشأت مفتشيات منصوص عليها فى الأمر رقم ٦٠/٩١ بتاريخ ٢٣ فيفري ١٩٩١ والذي بدأ فى تنفيذه سنة ١٩٩٤ ، حيث تمثل مصلحة مختصة فى تسيير الملفات الجبائية وتقييم وتحديد الوعاء الضريبي ، حيث تقوم بتسيير مختلف ملفات المكلفين بالضريبة ، وتتمثل مهامها فى ما يلى^٢ :

- تسيير ملفات الأشخاص الخاضعين للنظام الحقيقى ونظام الضريبة الجزافية الوحيدة؛
- تسيير ملفات الأشخاص الخاضعين لنظام الجباية العقارية والأملك؛
- تسيير ملفات المهن الحرة الخاضعين للتصريح المراقبة؛
- متابعة المداخل العقارية و الفلاحية والصناعية ؛
- تنبه إلى عمليات الغش التى من الممكن أن تظهر.

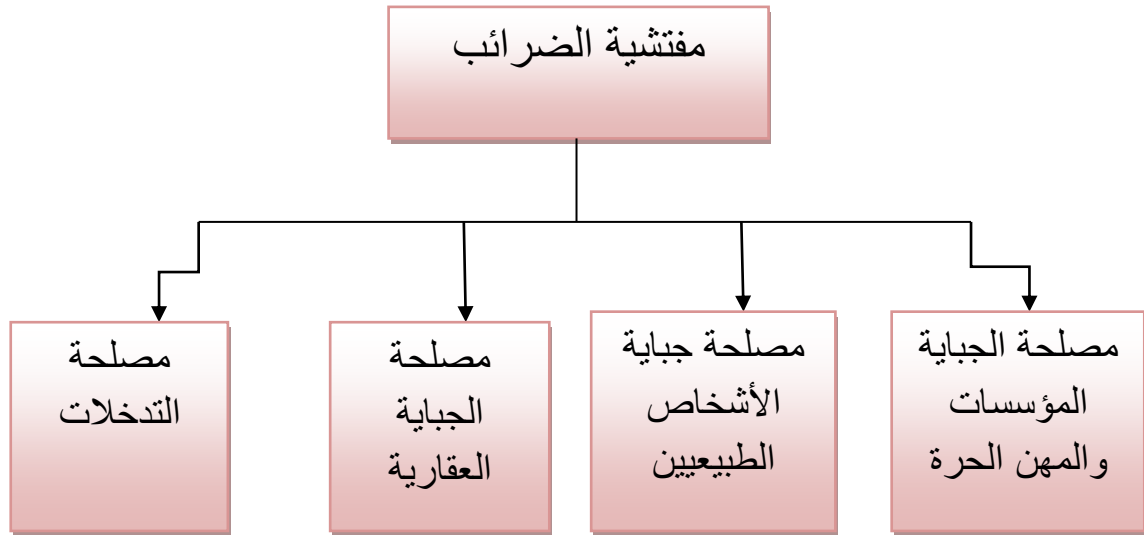
^١ ميثاق الخاضعين للضريبة ، مرجع سبق ذكره ص ١٩-٢٠

^٢ ميلود بن عمارى ، الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية ، أطروحة دكتورا فى القانون العام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، ٢٠١٨ ص ٢٦٧

^٣ منصور بن اعمار ، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية ، دار هومة ، الجزائر ٢٠١١ ، ص ٣٥-٣٦

بالإضافة إلى تسيير الملفات وحل النزاعات التي تقوم بينها وبين المكلفين بالضريبة ، وتقوم المفتشية بإجراء الرقابة المحاسبية على الوثائق الجبائية ، وذلك من أجل تحديد رقم الأعمال الخاضع لمختلف الضرائب حسب نوع النشاط ، واستخراج الضرائب اللازمة والتي تحصل بعد إرسالها للقباضة ، وتقوم أيضا بعملية إحصاء المكلفين بالضريبة وإعطائهم رقم التعريف الجبائي وهذا في بداية كل سنة .

الشكل (٠١-٠٢): الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب



المصدر : الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب ٢٠٢٢/٠٤/٢٢ ، ١٩:٣٠ ، <https://www.mfdgi.gov.dz/>

➤ المديرية الولائية للضرائب (DIW)

هي هيئة إدارية تابعة للمديرية الولائية للضرائب ، تلعب دور الوسيط بين المكلف بالضريبة ومديرية الضرائب ، وتتمثل مهامها في ما يلي^١ :

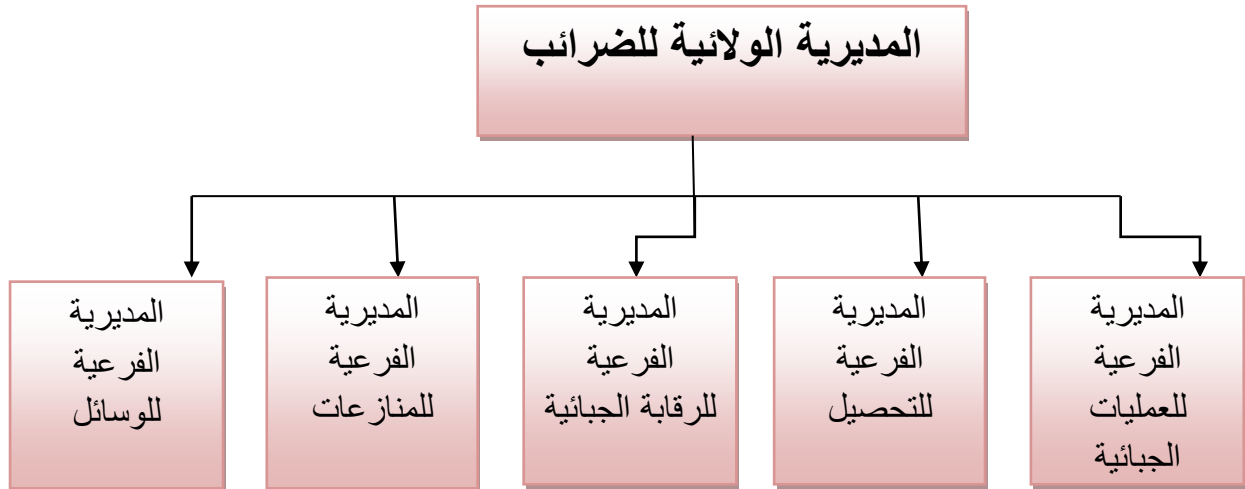
- البرمجة والتحقيق في كل نقطة من حدود الولاية ، وكل التحريات والتحقيقات والأبحاث المتعلقة بالتحقيق الجبائي ؛

^١ منور أوسريير ، محمد حمو ، مرجع سابق ذكره ، ص ٢٠٧-٢٠٨

- دراسة واقتراح التقنيات الجبائية التي تمكن من الرقابة ، وتنفيذ الأعمال ذات الفائدة الجبائية ؛
- السهر على تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة من خلال التحقيق، وكذا على وصول تقارير التحقيق للإدارة في أحسن الظروف؛
- البحث وتحليل أسباب الغش الضريبي وإيجاد حلول اقتراحات ناجحة لهذا الإشكال؛
- تقييم نتائج التحقيقات؛
- تنسيق وتنشيط مصلحة التحقيقات على مستوى الولاية؛

بالإضافة هي مكلفة بتطبيق برامج المراجعة المصادق عليها من مديرية الأبحاث والمراجعات والتي تكون على مستوى الولاية شرط أن يكون المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية محققين رقم أعمال سنوي أقل من ٤,٠٠٠,٠٠٠ دج بالنسبة لمقدمي الخدمات ، وأقل من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دج لباقي المؤسسات الأخرى.^١

الشكل رقم (٠٣-٠١): الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب



المصدر : الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب ٢٠٢٢/٠٤/٢٢ ، ٢٠:١٠ ، <https://www.mfdgi.gov.dz>

➤ مديرية الأبحاث والمراجعات : (DRV)

أنشأت مديرية الأبحاث والمراجعات بموجب مرسوم التنفيذي رقم ٢٢٨/٩٨ الصادر في ١٣/٠٧/١٩٩٨ ، والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية ، وقد جاءت هذه

^١ قلاب ذبيح لباس ، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، محمد خيضر ، بسكرة ، ٢٠١٢ ، ص ٢٨

المديرية لتدعم المديرية الأخرى في الرقابة الجبائية على مستوى الولائي^١ ، والتي هي تحت غطائها ، كما أن اختصاصها يمتد على مستوى الوطني ، وتتمثل مهامها في ما يلي^٢ :

- الكشف عن التيارات الكبيرة للغش الضريبي ، ورفع نوعية التحقيق والارتقاء به إلى مستويات أحسن ؛
- جعل الرقابة أكثر شفافية مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق المكلفين بالضريبة في هذا الإطار ؛
- إجراء سلسلة من العمليات إلى جانب المفتشية العامة للمصالح الجبائية لتقييم أداء المفتشية المحلية للضرائب ، وتحسين المردودية الجبائية العامة ؛
- التركيز على برمجة الملفات ذات الأهمية والمداخل الكبيرة ؛
- محاولة تقليص حجم المنازعات التي هي في تزايد مقارنة بالتحقيق .

يوجد ثلاث مصالح جهوية للأبحاث والمراجعات لها صلاحيات على مستوى الوطن وهي : الجزائر ، وهران ، قسنطينة وهذه المصالح تقوم بما يلي^٣ :

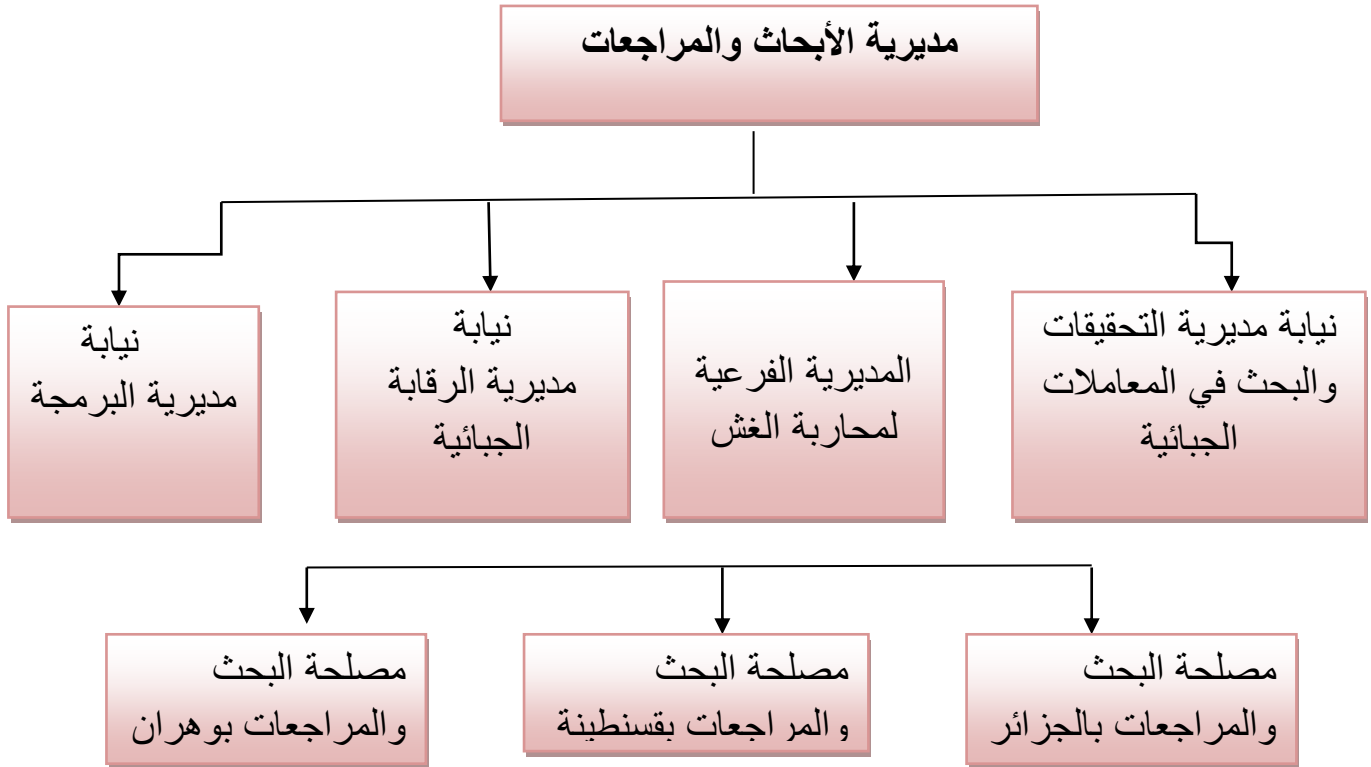
- تنفيذ برامج البحث والتحقيق ومراقبة النشاطات والمداخل التي تضبطها مديرية الأبحاث والمراجعات وإعداد الإحصائيات اللازمة ؛
- ضمان تسيير وسائل تدخل فرق التحقيق الجبائي ؛
- دراسة الشكاوي الناجمة عن التحقيقات المنجزة من طرف فرق التحقيق الجبائي ؛
- تنفيذ برامج التحقيق والبحث والمتابعة ومراقبة الأشغال المتعلقة بها وتقييمها الدوري؛
- الفصل في الشكاوي المتعلقة بالمراقبات المنجزة .

^١ صابرينة خديري ، عمر جنينة ، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير ، المجلد ١٢ ، العدد ٠٢ ، الجزائر ٢٠١٩ ، ص ٣٢٣

^٢ منور أوسري ، محمد حمو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٦-٢٠٧

^٣ عوادي مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥-٣٦

الشكل رقم (٠١-٠٤) : الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات



المصدر : الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب ١٠/٠٥/٢٠٢٢ ١١:٣٧ <https://www.mfdgi.gov.dz/>

٢- الهياكل المستحدثة للرقابة الجبائية :

تم استحداث أجهزة رقابية أخرى تعزiza للأجهزة الرقابية السابقة وهذا تدعيما لها لمكافحة التهرب الضريبي .

❖ مديرية كبريات المؤسسات DGE

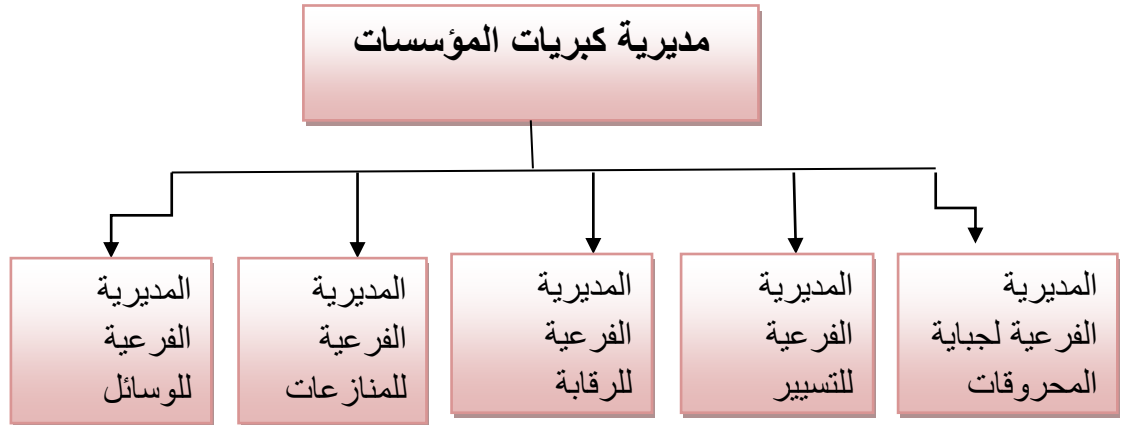
هي مديرية تابعة للإدارة العامة للضرائب ، تقوم بالرقابة الجبائية على المؤسسات الكبرى في الجزائر ، وتقوم بمتابعة المؤسسات الكبيرة التي لا يقل رقم أعمالها عن ١٠٠ مليون دج ، كما تشكل مكان لدفع التصاريحات وتسديد الضرائب ، وقد بدأ مشروع هذه المديرية في سنة ٢٠٠٢ ، حيث تقوم بمتابعة المؤسسات البترولية والمؤسسات التجارية والصناعية من

الناحية الجبائية ، وقد نشأت هذه المديريات للتخفيف من أعمال الإدارة العامة للضرائب^١.
وتتمثل بعض مهامها فيما يلي^٢ :

- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها وتراقب التصريحات ؛
- تمسك وتسيير الملف الجبائي للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصها؛
- تراقب حساب التسيير مراقبة مسبقة وتصفيه ؛
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- تختص في البحث والتفتيش في المؤسسات الكبيرة بدلا من المديرية الفرعية للأبحاث والمراجعات.

تتكون مديرية كبريات المؤسسات من ٥ مديريات فرعية نوضحها في شكل الموالي.

الشكل رقم (٠١-٠٥) : الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات



المصدر : الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب ٢٠٢٢/٠٥/١٠ ١٠:٢٢/ <https://www.mfdgi.gov.dz/>

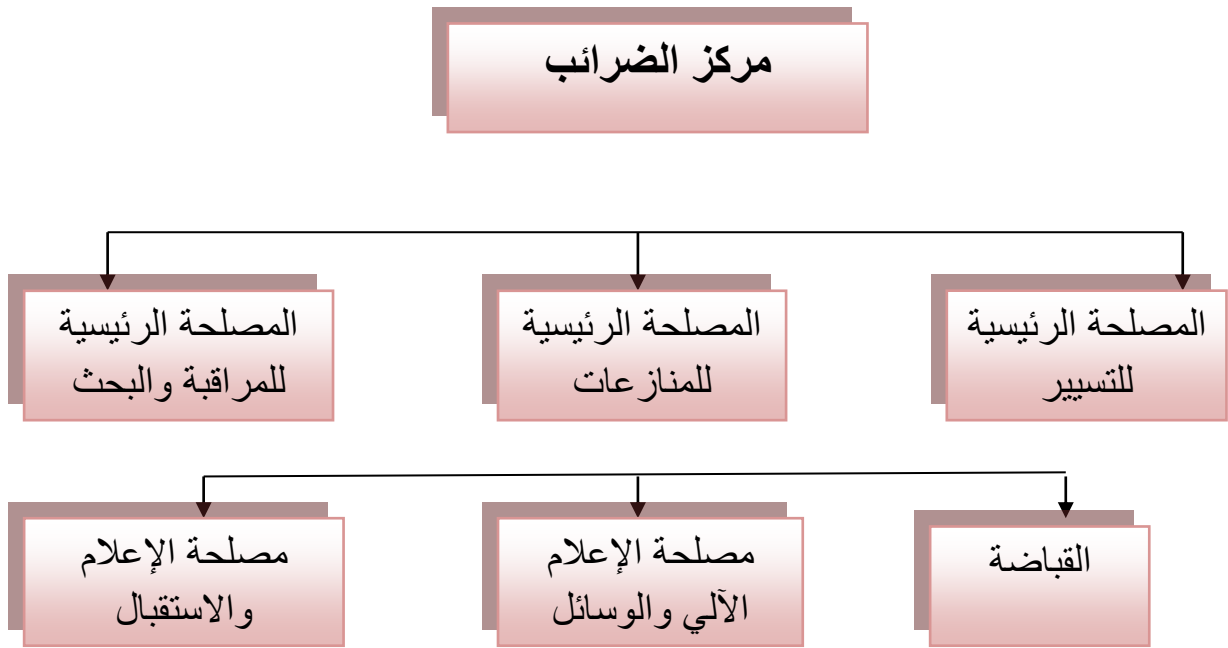
❖ مركز الضرائب : CDI

هي مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي مرتبطة بالمديرية العامة للضرائب ، تتكفل بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة . وتختص في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة ومنازعات الضرائب والرسوم الواقعة على عاتق هذه الفئة من المكلفين بالضرائب ، ينظم مركز الضرائب في ثلاث مصالح رئيسية و قبضة ومصليحتين ، وتندرج بعض مهام مركز الضرائب فيما يلي :

^١ نصر رحال ، مصطفى عوادي ، جباية المؤسسة بين النظرية والتطبيق ، مكتبة بن موسى السعيد ، الجزائر ، ٢٠١١ ، ص ٥٢
^٢ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم ٣٢٧-٠٦ المؤرخ بتاريخ ١٨ /٠٩/ ٢٠٠٦ ، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها ، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ٢٤/٠٩/٢٠٠٦ ، العدد ٥٩ ، المادة ٠٣ ، ص٠٧

- تمسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية ؛
- تنفذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود ؛
- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها وتراقب التصريحات ؛
- تدرس الشكاوي وتعالجها ، كما تتابع المنازعات الإدارية والقضائية^١.

الشكل رقم (٠٦-٠١): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر : الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب ٢٠٢٢/٠٥/١٠ :١٠٢٢/ <https://www.mfdgi.gov.dz/>

❖ المراكز الجوارية للضرائب CPI

يمثل إطلاق المركز الجوارى للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها ، حيث يعتبر المركز الجوارى للضرائب مصحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب ، مخصصة لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة . يهدف إنشاء المركز الجوارى للضرائب إلى ضمان تقديم أحسن خدمة

^١ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم ٠٦-٣٢٧ ، مرجع سابق ، المادة ٢٠ ، ص ١١

للمكافين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق و عصرنة الإجراءات ، وللمركز الجوارى للضرائب نفس كيفية التنظيم لمركز الضرائب^١ . وتتمثل بعض مهامه فيما يلي^٢:

- تسيير المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي ؛
- تمسك وتسيير الملفات الجبائية للمكافين بالضريبة التابعين لاختصاصها ؛
- تصدر الجداول وقوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها ؛
- تراقب التصريحات وتنظم التدخلات ، كما تدرس الشكاوي وتعالجها .

^١ أوشان أحمد ، بن علي بلعزوز ، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الجبائية ، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، المجلد ٠٩ ، العدد ٠١ ، جامعة الشلف ، الجزائر ، ٢٠١٧ ، ص ٦٩

^٢ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم ٣٢٧-٠٦ ، مرجع سابق ، المادة ٢٦ ، ص ١١- ١٢

ثانيا: الإطار القانوني للرقابة الجبائية

منح المشرع الجزائري جملة من الحقوق لحمايته من كل تعسف في تطبيق القوانين والإجراءات من قبل أعوان الإدارة الجبائية ، وبصيغة قانونية ، كما أنه منح للإدارة الجبائية جملة من الحقوق والصلاحيات حتى تستطيع القيام بمهامها على أحسن وجه.

ا. حقوق الإدارة الجبائية :

تتمثل هذه الحقوق في ما يلي :

(١) - حق الإطلاع :

يعتبر حق الإطلاع من بين أهم الحقوق التي تتمتع بها الإدارة الجبائية ، وقد أتاح المشرع هذا الحق من خلال المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجبائية " يسمح حق الإطلاع لأعوان الإدارة الجبائية ، قصد تأسيس وعاء للضريبة ومراقبتها ، بتفحص الوثائق والمعلومات " ^١ ، حيث يمكن لأعوان الإدارة الجبائية ممارسة هذا الحق على جميع المؤسسات الخاصة والإدارات العمومية والبنكية ، واستنادا إلى أحكام المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجبائية " لا يمكن بأي حال من الأحوال ، للإدارات السابقة الذكر أن تحتج بالسر المهني أمام الأعوان الإدارة الجبائية الذين يطلبون منها الإطلاع على وثائق المصلحة التي توجد في حوزتها " ^٢ .

(٢) - حق إجراء التحقيق :

نصت المادة ٣٣ من قانون الإجراءات الجبائية على حق إجراء التحقيق ، حيث يلزم بإجراء تحقيق من طرف أعوان الإدارة الجبائية لكل الأشخاص التي تقوم بعمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة ، وذلك بتقديم كل الوثائق والمستندات الضرورية لتحديد رقم أعماله و أسس فرض الضريبة ، من أجل ذلك يحق لهم الدخول خلال ساعات النشاط ومن الساعة ٠٨ صباحا إلى الساعة ٢٠ مساءا في المحلات ذات الاستعمال المهني و وسائل النقل البضائع وكذا حمولتها . ويتم إثر كل عملية تدخل تحرير محضر تدون فيه التحريات التي تمت ، ويتم إثر كل عملية تدخل تحرير محضر تدون فيه التحريات التي تمت ، وتفصيل المخالفات الملاحظة ، ويسجل فيه جرد الوثائق التي سلمها المكلف بالضريبة ^٣ .

(٣) - حق المعاينة :

^١ المادة ٤٥ ، قانون الإجراءات الجبائية ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٦
^٢ المادة ٤٦ ، قانون الإجراءات الجبائية ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٦-٢٧
^٣ المادة ٣٣ ، قانون الإجراءات الجبائية ، ٢٠٢٢ ، ص ١٧

يهدف هذا الحق إلى مراقبة ومحاسبة المؤسسات ، وهو عمل يباشر بعين المكان (الشركة) ، ويتمثل في تدخل الإدارة الجبائية على مستوى المصانع ، المخازن ، من أجل التأكد من صحة المعلومات من طرف الممولين أو المكلفين بالضريبة في شكل وثائق وملفات^١ .

" من أجل ممارسة حقها في الرقابة وعندما توجد قرائن تدل على ممارسات تدليسية، يمكن للإدارة الجبائية أن ترخص ضمن الشروط المبينة ، لأعوانها الذين لهم رتبة مفتش والمؤهلين قانونيا ، القيام بإجراءات المعاينة في كل المحلات قصد البحث والحصول وحجز كل المستندات والوثائق والدعائم أو العناصر المادية التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التملص من الوعاء والمراقبة ودفع الضريبة"^٢ .

وتجدر الإشارة إلى أن الحق في المعاينة قد وضع وفقا لقوانين صارمة ومنتظمة ، وهي مفصلة وفق نصوص المواد من ٣٥ إلى ٣٨ من قانون الإجراءات الجبائية .

٤ - حق الرقابة:

يعتبر حق الرقابة من أهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الجبائية للتأكد من صدق المعلومات المقدمة ضمن التصريحات المكتتبه من قبل المكلفين ، فهو يمثل مجموعة العمليات المنجزة من قبل الأعوان المراقبين لمراقبة تلك التصريحات المقدمة بعناصر ومعطيات خارجية بغية التحقق من صحتها ونزاهتها ، ويخضع حق الرقابة لقواعد صارمة ومنتظمة من قبل الأعوان المحققين وكذا المكلفين لأنها تشكل ضمانات بالنسبة لهم ، وعدم احترام هذه القواعد يؤدي إلى إلغاء هذه الرقابة^٣ .

٥ - حق الاستدراك :

حق استدراك الأخطاء هو " وسيلة الممنوحة للإدارة في إطار الإجراءات المراقبة الجبائية لتقويم الأخطاء أو الغش ، المقترفة من طرف المكلف بالضريبة " ، فحق الاستدراك ، أي إعادة ، هو الإمكانية الممنوحة للإدارة الجبائية في إعادة النظر في الاقتطاع سواء في تعديله أو إنشاء اقتطاع جديد^٤ .

طبقا للمادة ٣٢٧ من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، " إذ يمكن استدراك كل خطأ يرتكب سواء في نوع الضريبة أو في مكان فرضها ، بالنسبة لأي كان من الضرائب

^١ عباس عبد الرزاق ، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي ، دار الهدى ، الجزائر ، ٢٠١٢ ص ٣٦

^٢ المادة ٣٤ ، قانون الإجراءات الجبائية ، ٢٠٢٢ ، ص ١٨

^٣ منور أوسريير ، محمد حمو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١١

^٤ عباس عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦

والرسوم المؤسسة عن طريق الجداول " ١ ، ويحدد الأجل الذي يتقادم فيه عمل الإدارة بأربع (٠٤) سنوات ، إلا في حالة وجود مناورات تدليسية^٢ ، حيث يتم تمديد آجال التقادم إلى سنتين إضافيتين إذا ما قدمت الإدارة بعد إثباتها أن المكلف بالضريبة عمد إلى طرق تدليسية ، برفع دعوى قضائية ضده^٣.

II. التزامات المكلف بالضريبة :

يخضع المكلف بالضريبة إلى نوعين من الالتزامات أحدهما جبائي والآخر محاسبي .

١. الالتزامات المحاسبية :

لتسهيل عملية التحقيق ، نص القانون التجاري على نوع الدفاتر والمستندات الواجب مسكها ، وكذا مدة الاحتفاظ بها .

■ دفتر اليومية:

يسجل في دفتر اليومية أو اليومية العامة ، جل التدفقات المالية المنجزة من قبل المؤسسة ، ويختلف مضمون هذا الدفتر ، حسب استعمال أو عدم استعمال المؤسسة لليومية المساعدة . فهو دفتر موقع ومرقم من طرف القاضي التجاري لدى المحكمة^٤ ، حيث أن كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية ، ويقيد فيه يوما بيوم عمليات نشاط المؤسسة بانتظام ومن دون ترك فراغ أو شطب ، إضافة إلى إرفاق المستندات الخاصة بإثبات مختلف العمليات^٥.

■ دفتر الجرد :

يجب على كل التاجر القيام بجرد لموجودات المؤسسة سنويا ، حيث تنص المادة ١٠ من القانون التجاري أنه " يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي يحمل صفة التاجر أن

^١ المادة ٣٢٧ ، الفقرة ١ ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، ٢٠٢٢ ، ص ٩٧

^٢ المادة ٣٩ ، قانون الإجراءات الجبائية ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٤

^٣ المادة ٣٢٦ ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، ٢٠٢٢ ، ص ٩٦-٩٧

^٤ عباس عيد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨-٣٩

^٥ المادة ٠٩ ، القانون التجاري الجزائري ، ٢٠٢٢ ، ص ٠٤

يجري سنويا جردا لعناصر أصول وخصوم مقاولته ، وأن يقفل كافة حساباته بقصد إعداد الميزانية وحساب النتائج ، وتنسخ هذه الميزانية وحساب النتائج في دفتر الجرد " ١ .

يمسك دفتر الجرد ودفتر اليومية بحسب التاريخ وبدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان أو نقل إلى الهامش ، وترقم صفحات كل من الدفترين ويوقع عليهما من طرف قاضي المحكمة ٢ .

■ حفظ الدفاتر المحاسبية ووسائل الإثبات :

نص القانون التجاري بالاحتفاظ بالدفاتر المذكورة في المادتين ٠٩ و ١٠ وكذا وسائل الإثبات لمدة ١٠ سنوات ، وهذا لأهمية الوثائق في عملية التحقيق ، ومساهمتها في المطابقة مع التصريحات، وطبقا للمادة ١٢ من القانون التجاري فإنه يجب الاحتفاظ بمستندات المراسلات طيلة نفس المدة ابتداء من تاريخ تحريرها ٣ .

٢. الالتزامات الجبائية :

لكون النظام الجبائي الجزائري يعتمد على التصريح التلقائي للمكلفين بالضريبة ، وهذا ما يستوجب التزام هؤلاء بمجموعة من التصريحات ، وهي ٤ :

- التصريح بالوجود ، التصريحات السنوية بالمداخيل والأرباح .
- التصريحات الشهرية .
- التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط أو الوفاة .
- إلزامية ذكر رقم التعريف الجبائي في التصريحات الجبائية : يتعين على جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المزاولين نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرا أو تقليديا ، أن يشيروا إلى رقم التعريف الإحصائي على كل الوثائق المتعلقة بنشاطهم ٥ .

وسوف نتطرق بالتفصيل إلى هذه التصريحات الجبائية إضافة إلى تصريحات أخرى في مطلب الثاني .

١ المادة ١٠ ، القانون التجاري الجزائري ، ٢٠٢٢ ، ص ٤

٢ المادة ١١ ، القانون التجاري الجزائري ، ٢٠٢٢ ، ص ٤

٣ المادة ١٢ ، القانون التجاري الجزائري ، ٢٠٢٢ ، ص ٥

٤ يوسف مامش ، ناصر دادي عدون ، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي ، دار المحمدية للنشر ، الجزائر ، ص ٢٣١ .

٥ عباس عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢

الفرع الثالث : إجراءات الرقابة الجبائية

تعتبر إجراءات الرقابة الجبائية من أحد الوسائل الهامة التي وضعتها الدولة ، وتنقسم هذه الإجراءات إلى :

أولاً: إجراءات التحقيق في المحاسبة

حتى تتم عملية التحقيق المحاسبي على أحسن وجه وتؤدي الأهداف والنتائج المرجوة منها ، وضع المشرع الجبائي جملة من الإجراءات ونص على ضرورة إتباعها وتتمثل فيما يلي :

أ. البرمجة والتحضير لإجراء التحقيق في المحاسبة

تقوم الإدارة الجبائية وبشكل دوري ، ببرمجة مجموعة من الملفات التي ستخضع للرقابة الجبائية ، حيث تعتبر مرحلة تمهيدية من أجل أخذ صورة مبدئية وواضحة عن المكلف بالضريبة ومعرفة النقاط الضرورية للقيام بها في عملية التحقيق حيث تتمثل في^١ :

- سحب وفحص الملفات الجبائية للمكلفين الخاضعين ، كما يتم فحص الملف الشخصي الخاص بهم .
- دراسة الوثائق التقنية للمكلف بالضريبة بحيث ينتقل المحقق من معالجة المعلومات الجبائية المتحصل عليها عن المكلف ، إلى فحص تصريحاته المتواجدة في الدفاتر المحاسبية ووثائق الإثبات المقدمة من طرفه .

إ. بدء عملية التحقيق

أ. الإشعار بالتحقيق :

تنص أحكام المادة ٢٠ من قانون الإجراءات الجبائية على عدم إمكانية الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقاً ، عن طريق إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقاً بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته ، على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير ، مدته عشر (١٠) أيام ابتداءً من تاريخ استلام هذا الإشعار^٢ .

^١ فاطمة زعزوعة ، الحماية القانونية للأشخاص الخاضعين للضريبة ، أطروحة دكتورا في القانون العام ، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان ،

٢٠١٢ ، ص ١٣٣

^٢ المادة ٢٠ ، قانون الإجراءات الجبائية ، ٢٠٢٢ ، ص ١٣

٢. التحقيق بعين المكان:

بعد انقضاء المدة القانونية المتمثلة في عشرة (١٠) أيام يقوم المحقق بالانتقال إلى عين المكان لمباشرة أعماله الميدانية ، إذا تبدأ هذه المرحلة بالاتصال مع مسير المؤسسة للتعرف على التنظيم العام للمؤسسة ووسائلها ، موضوعها بدقة ، مكانتها في السوق ، شروط استغلال الموضوعية ، بالإضافة إلى زيارة المصانع والمحلات التي تسمح للمحقق بجمع المعطيات التي تستعمل في فحص المحاسبة^١.

٣. الفحص المحاسبي :

٣,١. فحص المحاسبة من حيث الشكل :

يقوم المحقق بالتحقيق المحاسبي في محاسبة المكلف من حيث الشكل بالمعاينة المادية للدفاتر والوثائق المحاسبية للتأكد من صحتها ، وتطابق وثائق الإثبات مع ما هو مسجل في سجلات المحاسبة ولا تكون مقبولة إلا إذا توفرت على ما يلي^٢:

- **محاسبة منتظمة** : أي ملتزمة بتطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي وكذلك دفاتر المحاسبة المطبقة بنصوص القانون التجاري .
- **محاسبة صادقة** : تكون الأخطاء المسجلة طفيفة وغير خطيرة .
- **محاسبة مثبتة** : أي تكون مقنعة ومثبتة كونها مدعمة بكل الوثائق ومستندات الإثبات والدفاتر المساعدة (فواتير، مذكرات)

٣,٢. فحص المحاسبة من حيث المضمون :

بعد الانتهاء من الفحص الشكلي للمحاسبة ينتقل المحقق لفحصها من حيث المضمون وتتم كالتالي^٣:

➤ مراقبة المعطيات والبيانات المحاسبية (حسابات الاستغلال):

ترتكز مراقبة المعطيات والمعلومات المحاسبية على العناصر التي لها تأثير على تكوين الربح الخام أو القيمة المضافة ، وهي المشتريات ، المخزونات ، الأشغال قيد التنفيذ ، والمبيعات .

^١ عباس عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧-٧٩

^٢ خيرة مجدوب ، مصطفى طويطي ، أثر التدقيق المحاسبي على فعالية الرقابة الجبانية للحد من التهرب الضريبي دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية تيارت ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد ٠٢ ، العدد ٠٥ ، ٢٠١٨ ، ص ٥٢ .

^٣ مصطفى عوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦١

➤ مراقبة حسابات الميزانية :

تعتبر حسابات الميزانية المرآة العاكسة للحالة المالية والاقتصادية للمؤسسة ، فهي تعبر عن الممتلكات التي بحوزة المؤسسة سواء المؤقتة منها أو الدائمة كما تظهر الديون المترتبة عليها ، وسيتم التركيز على الحسابات التي يحرص المراقب على المراقبة الدقيقة لها ، لأن المكلف يعتمد إلى الغش فيها من أجل التهرب من دفع الضريبة ، ومن أهم هذه الحسابات : حسابات الاستثمارات وحسابات الحقوق وحسابات الأموال الخاصة .

➤ مراقبة حسابات التسيير :

بعد القيام بمراقبة حسابات الميزانية ، على المحقق أن يراقب صحة الكتابات المحاسبية التي تتضمنها حسابات التسيير وهي حسابات التكاليف والإيرادات .

٤. تبليغ النتائج وإنهاء عملية التحقيق المحاسبي

وفي الأخير وبعد القيام بفحص محاسبة المكلف بشكل كلي ومفصل ، يتوصل المحقق إلى التأكد من صحة التصريحات المقدمة أو العكس ، وفي كلتا الحالتين يقوم المحقق بتبليغ النتائج المتوصل إليها عن طريق إرسال إشعار أولي مع منحه مهلة للرد على الإشعار ، وبعد مناقشة النقاط المعتمدة في التصحيح الأولي مع المكلف يتم إرسال إشعار بالتقويم النهائي وإصدار الأوردة التي تتضمن قيمة الحقوق المعتمدة في التسوية الجبائية^١ .

ثانياً: إجراءات التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة

^١ عبد الرحيم لواج ، تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم تصريحات المكلفين بالضريبة ، مرجع سبق ذكره ص ٥١

(١) - برمجة واختيار الملفات :

قبل نهاية كل سنة ، يعد رئيس المفتشية الضرائب قائمة تمهيدية بالمكلفين الذين من المحتمل أن يخضعوا للمراقبة المعمقة بعد دراسة كاملة لكل ملفات المكلفين ، وبعد ذلك ترسل القائمة إلى المديرية الولائية للضرائب المختصة إقليمياً من أجل دراستها ، وتعد مديرية الضرائب الولائية قائمة نهائية والتي تسندها إلى رئيس مكتب المديرية الفرعية للرقابة الجبائية من أجل تنفيذها ، وترسل نسخة إلى المديرية الجهوية للضرائب للإعلام ، وهي بدورها ترسلها إلى الإدارة المركزية من أجل المصادقة عليها^١.

إن الأشخاص الطبيعيين الذين سيخضعون للمراقبة المعمقة في الوضعية الجبائية الشاملة ينتفون عن طريق معايير موضوعية ، والمتمثلة فيما يلي :

- الأشخاص الذين لاحظت عليهم المفتشية عدم التجانس بين المداخل المصرح بها سنويا والنفقات الظاهرة والشائعة عن نمط معيشة أفراد المكلف ؛
- الأشخاص الذين يعتقد أنهم يمارسون عمليات غش كبيرة ؛
- عندما تكتشف المفتشية عند مراقبة المحاسبة مؤشرات لعدم مصداقية التصريحات المكتتبه ؛
- عندما يكون الفارق معتبرا بين المداخل المصرح بها من قبل الشركاء والحائزون على الحصص الاجتماعية والمداخل الحقيقية المحققة بعد مراقبة المحاسبة ؛

(٢) - التحضير ومباشرة تحقيق المعق في الوضعية الجبائية الشاملة :

لتحقيق الأهداف المتوقعة من هذا التحقيق ، يتبع المحقق مجموعة من الإجراءات ، وأهم هذه الإجراءات^٢:

- الإطلاع على الملف الجبائي للمكلف المعني بهذا التحقيق .
- البحث عن معلومات تخص المكلف المعني لدى أطراف أخرى (وفقا لحق الإطلاع)، باستعمال كشوف الربط وبطاقات المعلومات .
- إرسال إشعار بالمراقبة مع وصل استلام إلى المكلف المعني ، ويمنح أجلا بالتحضير (١٥) يوما ابتداء من تاريخ استلام الإشعار .

^١ مصطفى عوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١

^٢ سليمان عتير وآخرون ، دور التحقيقات المحاسبية الجبائية في تدقيق تصريحات المكلفين ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة ، المجلد ٠٢ ، العدد ٠٢ ، ٢٠١٨ ، ص ٢١٠

- الطلب من المكلف المعني التصريح بكافة ممتلكاته في استمارة خاصة (بطاقة وضعية الملكيات) .
- إرسال طلب الحصول على المعلومات من مختلف الهيئات ، وبعد الرد يقوم المحقق بتحليل هذه المعلومات وإرسال وثيقة طلب التوضيحات والتبريرات في النقاط الغامضة .

بعد الإنتهاء من عملية التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة يبدي المحقق رأيه حول نتائج المراقبة ويتم إبلاغ المكلف بالنتيجة حتى في حالة عدم إعادة تشكيل أسس جديدة لفرض الضريبة ، مع منحه مدة ٤٠ يوم ليبيدي ملاحظاته عليها .

المطلب الثاني : الإطار النظري للتصريحات الجبائية

إن النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي ، يمنح الحرية للمكلف بالضريبة في التصريح بمداخله بنفسه وتقديمها لإدارة الضرائب بشكل دقيق وصريح وفي الأجل القانونية المحددة ، وتختلف هذه التصريحات باختلاف الأنظمة التي يخضع لها هؤلاء المكلفين بالضريبة .

الفرع الأول : ماهية التصريحات الجبائية

أولا : مفهوم التصريحات الجبائية

إن التصريح هو الوسيلة التي بواسطتها تتمكن الإدارة الجبائية من مراقبة الأسس المعتمدة في تقدير الوعاء الضريبي وبالتالي التقييم الفعلي للضريبة .

تعريف التصريحات الجبائية :

التعريف الأول : " التصريح هو إلتزام قانوني يقوم به المكلف بالضريبة إزاء الإدارة الضريبية وفق الإجراءات القانونية المنصوص عليها في التشريع الضريبي ، بموجبه يقدم للإدارة الجبائية معلومات تهدف مباشرة إلى تحديد أسس الضريبة أو الوعاء الضريبي " ^١.

^١ طالبي بن عيسى ، التصريح الجبائي كأداة إثبات للفصل في منازعات الوعاء الضريبي في الجزائر ، مجلة دراسات وأبحاث ، المجلد ١١ ، العدد ٢ ، جامعة البليدة ٢ الجزائر ، ٢٠١٩ ، ص ٥١٣

التعريف الثاني : " التصريحات الجبائية هي وثائق قانونية تستلم من إدارة الضرائب ،
يصرح فيها المكلف برقم أعماله أو أرباحه أو مداخيله ، وذلك في الآجال المحددة قانونا
لتكون كدليل إثبات تستخدمه الإدارة الضريبية لتحديد مبلغ الضريبة المناسب للمكلف " ١ .

التعريف الثالث : " هي الوثائق التي يستلمها المكلف من الإدارة الضرائب من أجل
التصريح فيها بمجموعة من البيانات في موعد يحدده القانون ، ثم يقوم المكلف بإرجاعها
لمصلحة الضرائب لتسهيل عملية الاتصال بينهما وحتى تكون كدليل إثبات تستعين به إدارة
الضرائب لتحديد مبلغ الضريبة المناسب للمكلف " ٢

من خلال التعاريف يمكن القول أن التصريحات الجبائية هي وثائق أو مجموعة بيانات
قانونية يصرح بها المكلف بالضريبة للإدارة الضريبية ، تحتوي على معلومات تخص
المكلف لتحديد أسس الوعاء الضريبي ، وهذا في آجال يتم تحديدها قانونيا ، ويبقى للإدارة
الحق في مراقبة هذه التصريحات .

للتصريحات الجبائية أهمية بالغة سواء بالنسبة للإدارة الضريبية أو بالنسبة للمكلف
بالضريبة ويمكن تلخيصها فيم يلي ٣ :

- تعتبر التصريحات الوسيلة الأكثر سهولة للمكلف والتي تنمي له الشعور بالمشاركة في
تحديد قيمة الضريبة المستحقة عليه ؛
- تضمن التصريحات العدالة بالنسبة للعبء الضريبي على المكلف ؛
- تعطي التصريحات لإدارة الضرائب المعلومات عن ميلاد ضريبة جديدة ؛
- تسهل التصريحات العمل الملقى على كاهل الإدارة الضريبية من حيث الوقت والإجراءات
كما يخفض من احتمال نشوء المنازعات والاعتراضات ؛
- تساهم التصريحات في مكافحة أو الحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين .

١ سليمان عتير ، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، رسالة ماجستير ، علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ٢٠١٢ ، ص ١١٤

٢ محمد عباس محرز ، اقتصاديات الجباية والضرائب ، دار هومة ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ط ٤ ، ص ١٤٧

٣ قحوش سمية ، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة ورقلة ، ٢٠١٣ ،
ص ٤٩-٥٠

ثانياً : تعريف جودة التصريحات الجبائية وخصائصها

١- تعريف جودة التصريحات الجبائية :

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح جودة التصريحات الجبائية ولكن يمكن استنتاج تعريفها انطلاقاً من جودة المعلومات الناتجة عنها .

يمكن تعريف جودة التصريحات الجبائية على أنها :

دقة وصحة المحتوى الفعلي للبيانات المعالجة والمنظمة التي تحتويها الوثائق القانونية التي يقدمها المكلف بالضريبة للإدارة الجبائية ، بحيث تكون ذات معنى واضح وجيد تفيد في إشباع حاجات الإدارة الجبائية لاتخاذ القرار^١ .

٢- خصائص جودة التصريحات الجبائية :

تتسم المعلومات الجبائية بالجودة إذا توفرت فيها مجموعة من الخصائص تتمثل في :

❖ الخصائص الأساسية :

تتمثل الخصائص الأساسية للمعلومات في^٢ :

- **الملائمة :** تعني أن تكون المعلومات قادرة على إيجاد فرق في القرارات عن طريق تحسين القدرات الخاصة لمتخذي القرارات في التنبؤ ، أو عن طريق تقديم تغذية عكسية عن التوقعات الأولوية ، كما يجب توفير المعلومات في توقيتها المحدد
- **الصحة والدقة :** يقصد بها أن تكون المعلومات صحيحة ومعبرة عن الشيء بصورة حقيقية ودقيقة بمعنى عدم وجود أخطاء أثناء جمعها وإنتاجها والتقرير عنها ، وبناء على صحة المعلومات المصرح بها يمكن اتخاذ القرارات .

❖ الخصائص الثانوية :

إلى جانب الخصائص الأساسية هناك خصائص ثانوية يجب توفرها في المعلومة والتي تتمثل في^٣ :

^١ قحوش سمية ، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية ، مرجع سابق ، ص ٦٦-٦٥
^٢ أحمد قايد نور الدين ، إسلام هلايلي ، دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد ٠٤ ، العدد ٠١ ، جوان ٢٠١٩ ، ص ٢٤٧-٢٤٨
^٣ سمير جمال العيسى ، إدارة مصالح المعلومات والبيانات ، الطبعة الأولى ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٤ ، ص ٣٠-٣١

- لها قيمة رقابية : بمعنى أن تكون المعلومة مفيدة لمتخذ القرار للرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام .
- الثبات : بمعنى الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس المعلومات وتوصيلها من فترة لأخرى ، وإذا ما دعت الحاجة إلى التغيير فيجب الإشارة إلى ذلك ، لكي يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل المستخدم .
- القابلية للمقارنة : أي أن تكون للمعلومات القدرة على إجراء المقارنات من فترة مالية وأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية .
- الإفصاح عن المعلومات : يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية العامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع .
- القابلية للتحقق : يتحقق هذا المفهوم عند إمكانية التأكد من خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء .

الفرع الثاني : أنواع التصريحات الجبائية وعقوبات مخالفات التصريحات

أولاً: أنواع التصريحات الجبائية

يوجد عدة أنواع للتصريحات الجبائية ، سنعرضها كالتالي :

١. التصريحات الجبائية المشتركة :

هناك تصريحات جبائية تلزم مكلفين بالضريبة التصريح فيها بكل ما يعنيه ويخصه في الآجال المحددة ، سواء كانوا يخضعون لنظام الحقيقي أو نظام الضريبة الجزافية الوحيدة ، وتتمثل فيما يلي :

١. التصريح بالوجود Gn°08

يجب على المكلفين والخاضعين للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي أن يقدموا في الأيام الثلاثين الأولى (٣٠) من بداية النشاط إلى مفتشية الضرائب التابعين لها تصريحا بالوجود مطابقا للنموذج التي تقدمه الإدارة^١ ، وهذا التصريح يجب أن يحتوي على^٢ :

^١ مصطفى عوادي ، ضبط نظام التصريحات الجبائية للتقليل من الغش الضريبي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي العربي بن مهدي ، أم البواقي ، ٢٠٠٨ ، ص ١١٣

^٢ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، قانون الرسوم على رقم الأعمال ، المادة ٥١ ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٨

- الاسم واللقب ؛
- عنوان بالجزائر وخارج الجزائر ان كان المكلف من جنسية أجنبية .
- طبيعة النشاط
- رقم التعريف الإحصائي NIS .
- رقم التعريف الجبائي NIF .
- طبيعة العمليات التي تجعله خاضعا للرسم على القيمة المضافة .

٢. التصريح بالتوقف (التنازل أو الوفاة)^١

➤ التنازل أو التوقف : في حالة التنازل أو التوقف الجزئي أو الكلي للمؤسسة أو الوقف عن ممارسة مهنة حرة أو استغلال مستثمرة فلاحية اكتتاب :

- تصريح إجمالي بالمداخيل المتنازل عليها أو المتوقف .
- تصريح خاص بالمداخيل الفئوية .

ويجب إكتتاب التصريح في أجل عشرة (١٠) أيام ابتداء من تاريخ التنازل أو التوقف.

➤ الوفاة : في حالة وفاة المكلف بالضريبة يجب إكتتاب التصريح الإجمالي و التصريح الخاص من طرف ذوي حقوق المتوفى ،و يجب إيداع التصريحات المشار إليها في أجل ستة أشهر (٠٦) اعتبارا من تاريخ الوفاة .

II. التصريحات الجبائية للمكلفين التابعين للنظام الحقيقي

يلتزم المكلفين التابعين لنظام الربح الحقيقي بالتصريحات الشهرية والتصريحات السنوية وتتمثل في :

التصريح

(١)

الشهري Gn°50^٢

هو تصريح وحيد يعتبر كجدول إشعار بالضريبة والرسوم المحصلة نقدا أو عن طريق الاقتطاع من المصدر والخاضعون لهذا التصريح هم :

- التصريحات من الصنف (Gn°50 - لون أزرق) تلتزم بها المؤسسات التابعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة.

^١ سليمان عتير ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢١

^٢ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، منشورات المديرية العامة للضرائب ، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة ، ٢٠٢١ ، ص ٦٤ .

▪ التصريحات من الصنف (Gn°50 – لون بني) تلتزم به الإدارات العمومية غير خاضعة للرسم على القيمة المضافة TVA .

يتم إيداع التصريح الشهري لدى قبضة الضرائب التي يتبع لها مقر مؤسسة المكلف ، ودفع المبالغ المقررة خلال العشرين ٢٠ يوما الأولى من كل شهر .

يمكن للمكلفين بالضريبة التابعين لمديريات كبريات المؤسسات التصريح والدفع بواسطة Gn°50 تصريح وتسديد الرسم على القيمة المضافة عن طريق الدفع الإلكتروني حسب الشروط والآجال المنظمة قانونا^١ .

(٢)

التصريحات السنوية

ألزم القانون الجبائي المكلفين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات أن يكتتبوا قبل أول ماي تصريحا بقيمة الأرباح المحققة خلال السنة الفارطة ، وكذلك الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي فقد ألزمهم بإيداع تصريحاتهم بمبلغ الأرباح الخاضعة للضريبة والمتعلقة بالدورة السابقة^٢ ، وتتمثل في :

أولا : التصريحات الجبائية للأشخاص الطبيعيين

❖ التصريح الإجمالي بالمداهيل Gn°01^٣

يجب اكتتاب التصريح وجوبا ، يرسل على الأكثر يوم ٣٠ أفريل من كل سنة ، والأشخاص الخاضعون لهذا التصريح هم :

- الأشخاص الطبيعيين الذين يحققون فوائد متأتية من أنشطة مهنية .
- الأشخاص الطبيعيين الذين يحققون مداخيل من استئجار عقارات مبنية أو غير مبنية.
- الأشخاص الذين يستفيدون من دخل معين من رؤوس الأموال المنقولة .
- الموظفون الذين يتحصلون على مداخيل أجرية وغير أجرية .

❖ التصريحات المهنية الخاصة

ينبغي على المكلف اكتتاب التصريحات المهنية الخاصة التالية :

^١ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، منشورات المديرية العامة للضرائب ، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة ، ٢٠٢١ ، ص ٣٩ ،

^٢ مصطفى عوادي ، ناصر رحال ، التحقيق الجبائي على محاسبة المكلفين بالضريبة في الجزائر ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد ٠١ ، العدد ٠١ ، ديسمبر ٢٠١٦ ، جامعة الشهيد محمد خيضر ، الوادي ، الجزائر ، ص ٣٩

^٣ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، الرزنامة الجبائية ، ٢٠٢٢ ، ص ٠٩

الجدول رقم (٠١-٠٢): التصريحات المهنية الخاصة

مكان إيداع التصريحات	آخر أجل لإيداع التصريحات	نوع الوثيقة	نظام فرض الضريبة	فئة المداخل
مفتشية الضرائب التي تتبع لها مكان ممارسة النشاط	٣٠ أبريل من كل سنة .	Gn°11	النظام الحقيقي	أرباح مهنية
مفتشية الضرائب التي تتبع لها مكان الاستغلال		Gn°15	النظام الحقيقي	مداخل فلاحية
مفتشية الضرائب التي يتبع لها المواطن الجبائي			النظام الحقيقي	مداخل رؤوس الأموال المنقولة
مفتشية الضرائب التي يتبع مسكن رب العمل أو مقر مؤسسته أو المكتب الذي قام بالدفع		Gn°29	النظام الحقيقي	رواتب وأجور

المصدر: الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧

ثانيا: التصريحات الجبائية للأشخاص المعنويين

أي المكلفون الخاضعون للضريبة على أرباح الشركات IBS، ملزمون بإيداع كل سنة تصريحا بنتائجها السنوية، وفق النموذج المعمول به وتمثل في (Gn°04)، لدى مفتشية الضرائب المختصة والكائنة بمكان مقر الشركة أو الإقامة الرئيسية لها، وهذا قبل ٣٠ أبريل من كل سنة^١، ويتضمن هذا التصريح^٢:

- رقم التسجيل التجاري .
- نسخة من الميزانية الحسابية، جدول حسابات النتائج، مبلغ رقم الأعمال وكل الجداول الملحقة .
- هوية المحاسب أو الخبير المحاسبي المكلف بمسك المحاسبة .
- كشف للتسيقات المدفوعة والخاصة بالضريبة على أرباح الشركات .
- الجداول الخاصة بكل الأعباء والإيرادات وكذا تلك الخاصة بالأجراء والزيائن .
- بالإضافة إلى بعض الوثائق والجداول المتعلقة بحالات خاصة .

III. التصريحات الجبائية للمكلفين التابعين للنظام الجزافي

^١ المادة ١٥١، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ٢٠٢٢، ص ٤٧

^٢ ناصر دادي عدوان، يوسف مامش، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية للنشر، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٢٣١-٢٣٢

يخضع المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة لجملة من التصريحات الموضحة كالتالي :

➤ التصريح التقديري Gn°12

يلزم على مكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اكتتاب تصريح تقديري وإرساله إلى مفتش الضرائب التابع له مكان ممارسة النشاط ، ويجب اكتتاب تصريح في الفترة الممتدة من ٠١ جوان إلى غاية ٣٠ جوان من نفس السنة^١.

➤ التصريح التكميلي :

يتعين على المكلفين بالضريبة المعنيين اكتتاب تصريح تكميلي بحلول ٢٠ جانفي على الأكثر من السنة ن+١ ، وفي حالة ما إذا تجاوز رقم الأعمال المحقق رقم الأعمال المصرح به فإن المكلف بالضريبة عليه أن يسدد الضريبة التكميلية الموافقة عندما يقوم باكتتاب التصريح النهائي ، وفي حالة إذا ما تجاوز رقم الأعمال المحقق ثمانية ملايين دينار (٨,٠٠٠,٠٠٠) دج ، فإن الفارق بين رقم الأعمال المحقق ورقم الأعمال المصرح به يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة وفقا للمعدل الموافق له ، أما المكلفون بالضريبة الذين حققوا رقم أعمال يتعدى سقف الخضوع للضريبة الجزافية الوحيدة ، فيتم تحويلهم إلى نظام الربح الحقيقي^٢.

➤ التصريح الشهري للاقتطاعات على الأجور:

يتوجب على المكلفين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة ، دفع المبالغ المستحقة خلال العشرين ٢٠ يوما الأولى من الشهر الذي يلي الثلاثي المدني الذي أجريت خلاله الاقتطاعات^٣.

يمكن توضيح التصريحات الجبائية الخاصة بالنظام الجزافي في الجدول الموالي :

الجدول رقم (٠١-٠٣): التصريحات الجبائية الخاصة بالنظام الجزافي

تسمية الوثيقة	نوع الوثيقة	آجال التصريح	مكان إيداع التصريح
التصريح برقم	Gn°12bis	إلى غاية ٣٠ ديسمبر	إدارة الضرائب

^١ منصور بن اعمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٤

^٢ المادة ٢٨٢ مكرر ٢ ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، ٢٠٢٢ ، ص ٨٦

^٣ الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥

الأعمال التقديرية للضريبة الجزافية الوحيدة	من سنة بداية النشاط	التابع لها مقر نشاط المكلف
التصريح التكميلي للضريبة الجزافية الوحيدة	٢٠ جانفي على الأكثر	إدارة الضرائب التابع لها مقر نشاط المكلف
جدول إشعار بالدفع الجزئي للضريبة الجزافية الوحيدة	من ٠١ إلى ١٥ سبتمبر	إدارة الضرائب التابع لها مقر نشاط المكلف
جدول إشعار بالدفع الضريبة علة الدخل الإجمالي / الأجور	كل ثلاثي	إدارة الضرائب التابع لها مقر نشاط المكلف

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الرزنامة الجبائية لسنة ٢٠٢٢

يمكن تلخيص الالتزامات التصريحية الأخرى المفروضة على المكلفين بشكل عام في الجدول الموالي :

الجدول رقم (٠٤-٠١): التصريحات الجبائية المفروضة على المكلفين بشكل عام

تسمية الوثيقة	رقم الوثيقة	النظام الضريبي	آجال إيداع التصريح	مكان إيداع التصريح
التصريح بالضريبة على أرباح الشركات IBS	Gn°04		قبل ٣٠ أبريل من كل سنة .	إدارة الضرائب التابع لها مقر المكلف .
	Gn°04bis			التابعين لكبريات المؤسسات التي يتجاوز رقم أعمالهم ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
	Gn°04ter			المكلفين التابعين لمركز الضرائب .
تصريح بالرسم العقاري للملكيات المبنية والغير مبنية	Gn°31	-	خلال الشهرين الأولي من تاريخ الإنجاز	-

تصريح بالضريبة على الأملك ISP	Gn°37	كل ٠٤ سنوات على - الأكثر يوم ٣٠ مارس من السنة الرابعة .
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الرزنامة الجبائية ٢٠٢٢		

ثانياً : العقوبات الجبائية

تلتزم الإدارة الجبائية المكلفين بالضريبة بتقديم تصريحاتهم وفق رزنامة زمنية محددة ، ولكن لضعف الالتزام الضريبي وذلك بغياب تام للتصريحات أو إيداع متأخر أو تقديم تصريحات ناقصة ومزيفة ، ينجم عنه عقوبات جبائية أهمها .

➤ عقوبات عدم احترام الآجال القانونية للتصريح :

الجدول رقم (٠١-٠٥): ملخص العقوبات الجبائية في حالة عدم احترام الآجال القانونية للتصريح

التأخر في إيداع	غياب التصريح	طبيعة التصريح
مدة التأخر شهر غرامة ٣٠,٠٠٠ دج .	إخضاع تلقائي لمختلف الضرائب والرسوم مع دفع غرامة ٣٠,٠٠٠ دج	التصريح بالوجود
تطبيق غرامة قدرها ٥٠٠ دج عن كل شهر تأخير .		التصريحات الشهرية التي تحمل عبارة ' لا شيء ' .
- مدة التأخر لم تتجاوز شهر - غرامة ٢٥٠٠ دج . - مدة التأخر تتجاوز الشهر وتقل عن الشهرين ٥٠٠٠ دج - مدة التأخر تتجاوز الشهرين ١٠٠٠٠ دج.		التصريحات السنوية التي تحمل عبارة ' لا شيء ' أو 'معفى' أو 'عجز'.
- ١٠% عن الإيداع المتأخر - ٢٥% عن الإيداع المتأخر بعد قيام الإدارة	اخطار المكلف لتسوية وضعيته في أجل ٣٠ يوماً ، في حالة عدم التجاوب تلجأ	التصريح الشهري Gn°50

<p>الجبائية بإعذار المدين بالضريبة لتسوية وضعيته في أجل شهر.</p>	<p>الإدارة الجبائية إلى فرض تلقائي مع تطبيق غرامة ٢٥% عن الحقوق وإصدار ورد يستحق فوراً.</p>	
<p>- مدة الإيداع المتأخر لا تتجاوز شهر : زيادة ب ١٠% عن الحقوق المستحقة . - مدة الإيداع المتأخر تتجاوز الشهر وتقل عن الشهرين : زيادة % ٢٠ عن الحقوق المستحقة . - مدة الإيداع المتأخر تتجاوز الشهرين % ٢٥ .</p>	<p>- بعد شهرين من انتهاء آجال الإيداع تلجأ الإدارة إلى الإخضاع تلقائي مع فرض غرامة ٢٥% . - في حالة إخطار المكلف لتسوية وضعيته ، إن لم يصل التصريح للإدارة الجبائية في أجل أقصاه شهر تلجأ الإدارة إلى فرض تلقائي مع تطبيق غرامة ٣٥% وإصدار ورد يستحق فوراً .</p>	<p>التصريحات السنوية الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) والضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) .</p>
<p>- لا تطبق إجراءات الإخضاع التلقائي إلا إذا لم يسوي الخاضع للضريبة وضعيته في أجل ٣٠ يوم من تبليغ الإعذار الأول.</p>	<p>- عدم اكتتاب التصريح المتعلق بالضريبة على الأملاك يؤدي إلى الإخضاع التلقائي للضريبة مع تطبيق غرامة تساوي ضعف الحقوق المستحقة .</p>	<p>تصريح الضريبة على الأملاك .</p>
<p>- يحدد تلقائياً مبلغ الحقوق المستحقة لكل شهر من الشهور التي تأخر في دفعها ، وتحسب هذه الحقوق بتطبيق نسبة ٢٠% على أساس تقدره الإدارة تلقائياً ، ويتعين على المكلف الدفع خلال ١٠ أيام التالية لتاريخ التبليغ.</p>	<p>- يحدد تلقائياً مبلغ الحقوق المستحقة لكل شهر من الشهور التي تأخر في دفعها ، وتحسب هذه الحقوق بتطبيق نسبة ٢٠% على أساس تقدره الإدارة تلقائياً ، ويتعين على المكلف الدفع خلال ١٠ أيام التالية لتاريخ التبليغ.</p>	<p>التصريح بالضريبة على الأجور والمرتببات .</p>
<p>- فقدان الاستفادة من التخفيض المنصوص عليه في المادة ٢١٩ من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة . - تطبيق غرامة جبائية من ١٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ كل مرة اثبت فيها خطأ ، أو إغفالات . - استرجاع الرسم على القيمة المضافة المحمل للمشتريات بقيمة المبيعات بالجملة غير المصرح بها في الجدول الخاص بالزبائن.</p>	<p>- فقدان الاستفادة من التخفيض المنصوص عليه في المادة ٢١٩ من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة . - تطبيق غرامة جبائية من ١٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ كل مرة اثبت فيها خطأ ، أو إغفالات . - استرجاع الرسم على القيمة المضافة المحمل للمشتريات بقيمة المبيعات بالجملة غير المصرح بها في الجدول الخاص بالزبائن.</p>	<p>التصريح المفصل الخاص بالزبائن .</p>

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة ٢٠٢٢

➤ عقوبات الغش ونقص في التصريحات الجبائية

الجدول رقم (٠٦-٠١): عقوبات الغش ونقص التصريحات

نسبة العقوبة	الحقوق المتملص منها
نسبة الزيادة : ١٠ %	مبلغ الحقوق المتملص منها يقل عن ٥٠,٠٠٠ دج أو يساويه
نسبة الزيادة : ١٥ %	مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق ٥٠,٠٠٠ دج ويقل عن ٢٠٠,٠٠٠ دج أو يساويه .
نسبة الزيادة : ٢٥ %	قيمة الحقوق المغفلة أكبر من ٢٠٠,٠٠٠ دج

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المادة ١٩٣ من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة ٢٠٢٢

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

الدراسة الأولى: سوداني فاطمة، بايدي عائشة، رحموني عبد الرحمان
دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية من أجل تحسين من جودة التصريحات الجبائي؛

وتبرز أهميتها في كونها تعالج الطرق الفعالة للتحكم في جانب مهم من موارد الدولة مثلما في الضريبة، حيث طرح الباحثون تساؤلات عن ما مفهوم الرقابة الجبائية وما هي أشكالها وكذا مفهوم التصريحات وأنواعها، وما مدى مساهمة الرقابة في تحسين جودة التصريحات الجبائية؟؛

وللإجابة عن هذه التساؤلات قام الباحثون بالتطرق إلى و التوسع في الرقابة الجبائية وأهم إجراءاتها المتبعة من طرف الإدارة الجبائية والإطار القانوني لها وكذا كيفية تحسين جودت التصريحات و المعلومات المحاسبية.

كما قام الباحثون بدراسة حالة في مديرية الضرائب لولاية أدرار حيث تمحورت هذه الدراسة حول تقديم المؤسسة وكذا عرض كافة الإجراءات الرقابة العامة بمديرية الضرائب التي تستعملها المؤسسة من أجل تحسين جودت التصريحات الجبائية، حيث استقرت هذه الدراسة أن أشكال الرقابة بصفة عامة تعرف تطورا إيجابيا ولو أنه ضعيف، وبالرغم من عدم الحصول على المعلومات الدقيقة التي تتعلق بالملفات المعالجة التي تقيس التحسن في التصريحات فإنه يمكن القول أن الإجراءات المطبقة في المديرية كان لها أثر إيجابي نوع ما في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

الدراسة الثانية: أسماء بن يحي، سوماية دوزة.

مدى فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الهام للرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية في التشريع الجزائري؛ هدفت هذه الدراسة إلى إبراز فعالية الرقابة الجبائية ومعرفة أهم التصريحات وكذا الوقوف على العلاقة بن الرقابة الجبائية وجودت

التصريحات في التشريع الجزائري؛ حيث تبرز أهميتها في كون الضرائب أحد أهم مصادر تمويل إيرادات الدولة وأن النظام الجزائري نظام تصريحي والدور الهام للرقابة في تحسين هذا النظام بالوقوف على مصداقية التصريحات، حيث طرحا الباحثان تساؤلات عن ماهية متخلفة إجراءات الرقابة الجبائية وفيما تتمثل جودة التصريحات الجبائية وما هو تأثير الرقابة عليها؛ وللإجابة عن هذه التساؤلات قامت الباحثتان بالتطرق إلى الرقابة الجبائية وما يميزها من أنواع وإجراءات تساعد على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها كما قام الباحثان بدراسة حالة مركز الضرائب لولاية جيجل تمركزت حول تحليل نتائج الرقابة الجبائية الخارجية وكذا تسليط الضوء على الرقابة الجبائية في كونها تضبط التصريحات الجبائية، حيث استقرت هذه الدراسة أن الإدارة الضريبية تبدل جهودا في تقليل من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي وان عملية الرقابة تعمل على التدقيق في التصريحات واستخراج كافة الأخطاء وهذا ما يسلمهم في زادت مصداقيتها وجودتها مما ينعكس على الحصيلة الضريبية.

الدراسة الثالثة: قحמוש سومية

دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر المراجعة الجبائية في تحسين وضبط جودت التصريحات الجبائية والعلاقة بينهما كون المراجعة تساعد على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها مما ينعكس على جودة التصريحات بالشكل الايجابي، وتبرز أهميتها كون المراجعة وسيلة داعمة لنشاط الرقابة حيث تمكنها من محاربة والتصدي لظاهرة الغش الضريبي من خلال اكتشاف الأخطاء مما ينعكس على جودت التصريحات؛ حيث قامت الباحثة بطرح تساؤلات عن مدى مساهمة برنامج المعلوماتية والمراجع الجبائي وكذا مؤهلاته وكذا عملية المراجعة الجبائية في تحسين جودت التصريحات الجبائية، وللإجابة عن هذه التساؤلات قام الباحثة بالتطرق إلى المراجعة الجبائية من حيث المفهوم والأنواع والجهات المستفيدة منها والأنشطة التي تشملها وكذا أنواع التصريحات الجبائية، كما قامت بدراسة حالة في مديرية الضرائب لولاية بسكرة تمحورت حول تقييم من خلال مؤشرات التسيير المحددة من طرف إدارة الضرائب وكذا تظلها دراسة إستبائية تمحورت حول أهمية المراجعة في تحسين جودت التصريحات الجبائية حيث استقرت هذه الدراسة أن المراجعة الجبائية كآلية تشكل جزء هام من قدرت الحكومة على إدارة نظامها الضريبي وأنها تكشف مواطن التهرب الضريبي مما يساعد على بناء نظام تصريحي قوي خالي من الأخطاء.

الدراسة الرابعة: شيخي سلمة، رياض مريم. مساهمة التدقيق الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية في المؤسسات الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التدقيق الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية، وتبرز أهميتها في كون التدقيق الجبائي آلية هامة في تحسين جودت التصريحات من خلال مراقبة التصريحات وما مدى امتثالها للقوانين الجبائية المعمول بها في الجزائر، حيث طرحت الباحثتان تساؤلات عن أهمية اعتماد المؤسسة الاقتصادية على وظيفة التدقيق الجبائي؟ وهل تحقق المؤسسة الاقتصادية الجودة في ما يخص التصريحات الجبائية؟ وما هو أثر التدقيق على جودة التصريحات؟، وللإجابة هن هذه التساؤلات قامت الباحثتان بالتطرق إلى الإطار النظري للتدقيق والتصريحات الجبائية كما قامت بدراسة حالة شركة ذات مسؤوليات المحدودة "SARL NAS" حيث تمحورت هذه الدراسة حول تقييم نظام الرقابة الداخلي للشركة وكذا تقييم الرقابة الداخلية المتعلقة بالتصريحات والعمليات الجبائية للشركة والتأكد من احترام الالتزامات الشكلية والقانونية للتصريحات الجبائية؟، حيث استقرت هذه الدراسة بأن أهمية اعتماد المؤسسة على وظيفة التدقيق الجبائي تكمن في ضمان الالتزام الضريبي وأن المؤسسة تحقق بشكل نسبي الجودة في التصريحات كما أن للتدقيق الجبائي أثر إيجابيا على التصريحات الجبائية.

الدراسة الخامسة: الدكتور محمد زرقون، الأستاذ سليمان عتير.

جدوى الرقابة الجبائية في تدقيق التصريحات الضريبية للمؤسسات الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز جدوى أدوات الرقابة الجبائية في تدقيق التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين وخاصة منهم المؤسسات الاقتصادية، حيث تبرز أهميتها في كون الرقابة الجبائية آلية مهمة في كشف الأخطاء والثغرات المقصودة والغير مقصودة من خلال فحص محتوى التصريحات الجبائية والتأكد من مدى مصداقيتها، حيث طرح الباحثان تساؤلات عن ما مدى فاعلية أدوات الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب في تدقيق التصريحات الضريبية للمؤسسات الاقتصادية؟، وللإجابة عن التساؤل المطروح قام الباحثان بالتطرق إلى محورين الأول حول دور أدوات الرقابة الجبائية في التحقق من مدى صحة محتوى التصريحات الضريبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أما المحور الثاني فتناول دراسة فاعلية أدوات الرقابة الجبائية في

تدقيق التصريحات الضريبية للمكلفين بمدرية الضرائب لولاية الوادي، واستقرت هذه الدراسة حول التدقيق الجبائي شامل لمختلف الضرائب والرسوم والمعلومات المصرح بها وحتى الغير مصرح بها بل يفحص كل الوثائق والسندات مما يمكن من اكتشاف الأخطاء والثغرات، ومن جهة أخرى أن التدقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة يمكن من تدقيق التصريحات الجبائية .

الفرع الثاني: الدراسات السابقة بالأجنبية

الدراسة الأولى: BEN KAAOUANA HANEN, DHAMBRI HICHEM. L'AUDIT FISCAL.

هدفت هذه الدراسة إلى العثور على مسكنات للتهرب من الضرائب من خلال آليات وأدوات التدقيق الضريبي التي تسمح بتجنب التعرض لمثل هذه الأخطار وتحسين كفاءة التسيير الضريبي أثناء ممارسة العمليات.

حيث طرح الباحثان تساؤلات عن ماهية التدقيق الضريبي ودوره؟، وماهية المراجعة دوره بالنسبة وما هي علاقة التدقيق بالمراجعة المالية؟ وكيف تحسن المؤسسات من أداءها؟. وللإجابة عن هذه التساؤلات قام الباحث بالتطرق إلى جزئين الأول تحدث عن الأثر المفاهيمي النظري للمراجعة الحسابات المالية والتطرق إلى النظام الضريبي التونسي أما الجزء الثاني فقد تحدث على الدراسة الميدانية، حيث تمحورت هذه الدراسة حول ممارسة المراجعة الضريبية وضوابط التنظيم الضريبي ومراقبة الفعالية الضريبية عن طريق المراجعة، حيث استقرت هذه الدراسة بأن التدقيق الضريبي في تونس لا يعتبر مهمة منفصلة عن المحاسبة و المراجعة المالية وأن التدقيق الضريبي هو الفحص المتعلق بمعاملة القضايا الضريبية للشركة.

الدراسة الثانية: derzaak mohammed, lariouiab himarane:

التدقيق الضريبي في الجزائر، ما هو أثر الإصلاحات الرقابة الضريبية.

هدفت هذه الدراسة إلى تبين أنواع الإصلاحات المرتبطة بالتدقيق والمراقبة الجبائية في الجزائر.

وتبرز أهميتها في أن المراقبة الجبائية جزء لا يتجزأ من المهمة إدارة الضرائب وهي تمويل الخدمات العامة إعادة توزيع الدخل والعدالة الضريبية وبالتالي فإن الهدف الرئيسي هو مكافحة التهرب والغش الضريبي.

حيث طرح الباحث تساؤلات عن أي من أنواع الإصلاحات الضريبية متعلق بالتدقيق الضريبي في الجزائر؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم التطرق إلى كيفية تحسين أداء أنشطة الخدمات المسؤولة عن التدقيق الضريبي أي الحصول على أفضل الممارسات أي أن الرقابة الجبائية لها توجيهات إستراتيجية تهدف للوصول للامتثال الضريبي وكذا تسليط الضوء على نقاط ضعف الرقابة المالية في الواقع بهدف تحسينها.

حيث استقرت هذه الدراسة أن الإدارة الضريبية يجب عليها أن تقوم بإصلاحات في مجالات من أجل تحسين إجراءات الرقابة والتدقيق الجبائية من أهم هذه الإصلاحات الوقوف على تحسين الأداء بشكل مستمر ومضاعفة إجراءات التدريب والإشراف وكذا تطوير وتعزيز حوسبة الرقابة الضريبية من خلال تطوير النظام المعلوماتي.

الدراسة الثالثة: Mustapha iddir, Mohamed zergoune:

أثر تحديد غدارة الضرائب على الكفاءة الإدارية و الامتثال الضريبي لدافعي الضرائب في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التحديث لإدارة الضرائب بشأن فعالية الامتثال الضريبي لدافعي الضرائب.

وتبرز أهميتها في كون الامتثال الضريبي لدافعي الضرائب هو احد أهم أهداف إدارة الضرائب للتقليل من الغش والتهرب الضريبي.

حيث طرح الباحثان تساؤل حول دور التحديثات الإدارة الضريبية على كفاءة إدارة الضرائب و الامتثال الضريبي لدافعي الضريبة في الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحثان بعرض الإحصاءات التي تعكس نشاط إدارة الضرائب لعدة سنوات سابقة متعلقة بالتهرب الضريبي والرقابة عليهم والمبالغ المسترجعة بعد عملية التدقيق وكذا وإحصاء عدد المحتالين المسجلين، كما قام الباحثان بدراسة تحسن الإدارة الضريبية من ناحية ومن ناحية أخرى تحديد الانتقادات المتعلقة ببذل الجهود في تحسين برنامج التحديث لكي تحصل على امتثال ضريبي لدافعي الضرائب. حيث استقرت هذه الدراسة بأن تحديث الإدارة الضريبية والامتثال الضريبي لدافعي الضريبي قد تحسن وقد أدى هذا التحسن إلى تحسين مستوى الإيرادات وكذا إن عملية إعادة التقييم والرقابة التدقيق الجبائي تطورا مستمرا في السنوات الأخيرة.

الدراسة الرابعة: a.raouia, m.a.d

الرقابة الجبائية المعالم والتوجيهات الإستراتيجية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهداف إدارة الضرائب من خلال التحديث والتطوير المستمر للرقابة الجبائية وكذا عرض مخاطر السلوكيات الغير قانونية لدافعي الضرائب وكذا الإجراءات قانون المالية.

حيث قام الباحثان بطرح تساؤلات حول تطور التحديثات الرقابة الجبائية وكذا توجهاتها الإستراتيجية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قام الباحثان بعرض أهداف إدارة الضرائب من عميلة الرقابة الضريبية وكذا بعرض منحى تطور مراقبة الضرائب والتوجهات الإستراتيجية حيث استقرت هذه الدراسة بأن

الإدارة الضريبية تسعى من خلال التحديثات لحماية مصلحة العامة وكذا تسهيل الخدمة ورفع الكفاءة الجودة المهنية والحصول على الامتثال لدافعي الضرائب.

المطلب الثاني : مقارنة الدراسات السابقة

الجدول رقم (٠١-٠٧): يمثل أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراسة الحالية

نقاط الاختلاف	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
المنهج المتبع	غالبية الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي واغلب الدراسات اعتمدت على الاستبيان في عمل الدراسة الميدانية	لعرض الجزء النظري من دراستنا تم الاعتماد على المنهج الوصفي واعتمدت دراسة الحالة على المقابلة وتحليل الوثائق
مصلحة الدراسة	أجريت أغلبية الدراسات في عدة مصالح لعينة من المؤسسات	أجريت هذه الدراسة لدى فرقة المراجعة .
عينة الدراسة	أقيمت بعض الدراسات السابقة في إدارة الضرائب والبعض الآخر في المؤسسات	تمت هذه الدراسة في مركز الجوارى من الهياكل المستحدثة
الهدف	هدفت معظم الدراسات لتدنية المخاطر والحد من التهرب والغش الضريبي	هدفت الدراسة لتبيان دور الرقابة الجبائية ودورها في تحسين من جودة التصريحات
المضمون	تناولت الدراسات السابقة من المنظور العلمي والمهني والعملي التصريحات و الضرائب بصفة مباشرة وغير مباشرة	تناولت هذه الدراسة الرقابة الجبائية وكيفية مساهمة أشكالها في تحديد جودة التصريحات

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الدراسات السابقة والحالية

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :

تم في هذه الدراسة التعمق في الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة التصريحات الجبائية في المركز الجوارى ، حيث إهتمت بعرض الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية وأنواع التصريحات ، كما تناولت الدراسات السابقة المراقبة الجبائية ، الضرائب ، التدقيق الجبائي ، التصريحات الجبائية ، كما ركزت دراستنا على : إلتزامات المكلفين بالضريبة وحقوق الإدارة الجبائية ، وكذا أهمية الرقابة الجبائية لتصريحات الجبائية التي تعتبر أداة مهمة في تحقيق من صحتها .

خاتمة الفصل :

نستخلص من خلال هذا الفصل أن الرقابة الجبائية تعمل على اكتشاف كل الأخطاء والمخالفات المسجلة بهدف تقييمها وتصحيحها ، لكون النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي رقابي ، حيث تشكل التصريحات الجبائية وسيلة تربط المكلفين بالإدارة الضريبية وتزويدها بكافة المعلومات التي تخص المكلفين فيم يتعلق بأرباحهم ومداديلهم ، ولا بد أن تتوفر في هذه المعلومات خصائص أساسية حيث كلما كان التصريح ذا مصداقية وجودة ويحتوي على معلومات دقيقة تعبر عن الوضعية الحقيقية للمكلفين بالضريبة ، وبما أن للرقابة الجبائية صلاحيات لمراقبة هذه التصريحات فإن لها دور هام في ضبطها من خلال حالات التصحيح والردع وزيادة الالتزامات الضريبية الطوعية للمكلفين وذلك بترشيدهم لإصلاح أخطائهم مستقبلا والالتزام بالقوانين والتشريعات الضريبية .

الفصل الثاني :

دراسة تطبيقية على مستوى المركز الجوّاري للضرائب لولاية تقرت
لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية

المبحث الأول : تقديم مركز الجوّاري للضرائب لولاية تقرت

المبحث الثاني : دراسة حالات ميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة
التصريحات الجبائية

تمهيد :

بعد دراسة الجانب النظري للموضوع والذي تناولنا فيه مختلف الجوانب المرتبطة بالرقابة الجبائية والتصريحات الجبائية وفق التشريع الضريبي الجزائري .

لذلك تدعيما للدراسة النظرية سنحاول من خلال الدراسة التطبيقية إبراز دور الرقابة الجبائية على مستوى ولاية تفرت ، ودورها في التدقيق وتحسين في التصريحات وضبط جودتها .

وعليه سنقوم في هذا الفصل من خلال المبحث الأول تقديم مركز الجوازي CPI بولاية تفرت كونه من الهياكل المستحدثة ، كما سنحاول في المبحث الثاني دراسة ملفين جبائيين لإظهار دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية .

المبحث الأول: تقديم مركز الجوّاري للضرائب CPI لولاية تقرت

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى المنهج المتبع والطريقة المعتمدة في جمع المعلومات وكذا الأدوات المستخدمة بغية الوصول إلى النتائج المطلوبة وتقديم مركز الجوّاري لولاية تقرت وإبراز أهم مهام التي يقوم بها إضافة إلى هيكله التنظيمي .

المطلب الأول: الأدوات المستخدمة ومنهجية الدراسة.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة ومنهجية الدراسة.

تمت الدراسة بالاعتماد على أداتين هما:

أولاً: المقابلة الشخصية

للقوف على موضوعنا في أرض الواقع وإدراكه وفهمه والتعمق فيه، لاجئنا لأداة المقابلة الشفوية مع المسؤول عن طريق دراسة حالات عن التحقيق في تصريحات المكلفين بالضريبة وكذا كيفية ضبطها ، ودور الرقابة الجبائية ، حيث منحت لنا هذه الأداة فعالية في معالجة الإشكالية واختبار الفرضيات.

ثانياً: وثائق المؤسسة

ولتدعيم دراستنا، لاجئنا لبعض لوثائق المؤسسة و المتمثلة في معلومات مصرح بها من طرف المكلفين بالضريبة فيم يتعلق بأرباحهم ومدخلهم ، وكذا مقرنتها مع الدخل المستخرج الخاضع ، مما أتاح لنا القيام بعملية التحقيق أو الرقابة ومعرفة مدى الامتثال بالقوانين الجبائية.

الفرع الثاني: منهجية الدراسة.

أولاً: المنهج المستخدم في الدراسة

نظراً لقيامنا بدراستنا من خلال المعلومات والمعطيات المتوفرة لدينا، إضافة إلى العينة المكانية والزمانية، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي بدراسة حالة في المركز الجوّاري للضرائب لولاية تقرت .

ثانياً: مصادر جمع المعلومات

قد تم من خلال الاعتماد على مصدرين هما :

1- المصادر الأولية: بهدف معالجة الجانب التطبيقي تم اختيار المركز الجوازي للضرائب لولاية تفرت لأنها تهتم بالنظام والقوانين الجبائية وتلتزم به وهو ما يتطابق مع موضوعنا.

٢- المصادر الثانوية :

للتعمق في الإطار النظري ارتأينا لمجموعة متنوعة من المصادر متعلقة بالموضوع متمثلة في الرقابة الجبائية باللغة العربية والأجنبية والتي تشمل رسائل الماجستير و المقالات بالإضافة إلى الكتب و النصوص التشريعية والتنظيمية و القوانين الجبائية.

المطلب الثاني: مجمع وعينة الدراسة

من أجل دراسة إشكالية دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية وجب علينا اختيار مؤسسة تقوم بالمراقبة الجبائية على أكمل وجه ، لعرض وتحقيق التصريحات الجبائية وضبط جودتها.

الفرع الأول : مديرية الضرائب

أولاً : مديرية الضرائب بولاية ورقلة

تعتبر مديرية الضرائب لولاية ورقلة من المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب وهيئة الإدارية تابعة تنظيمياً لوزارة المالية وهي من الإدارات العمومية التي تنشط تحت وصاية المصالح الولائية وقد تم إحصائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٦٠/٩١ المؤرخ في ٢٣ فيفري ١٩٩١ المتضمن تنظيم واختصاصات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية .

ويتمثل النشاط الرئيسي لمديرية الضرائب في :

- ضمان المديرية الولائية للضرائب بممارسة السلطة السليمة لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب .

- تنظيم المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها .

- جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية .

- نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة .

ثانياً : مديرية الولاية للضرائب بتقرت

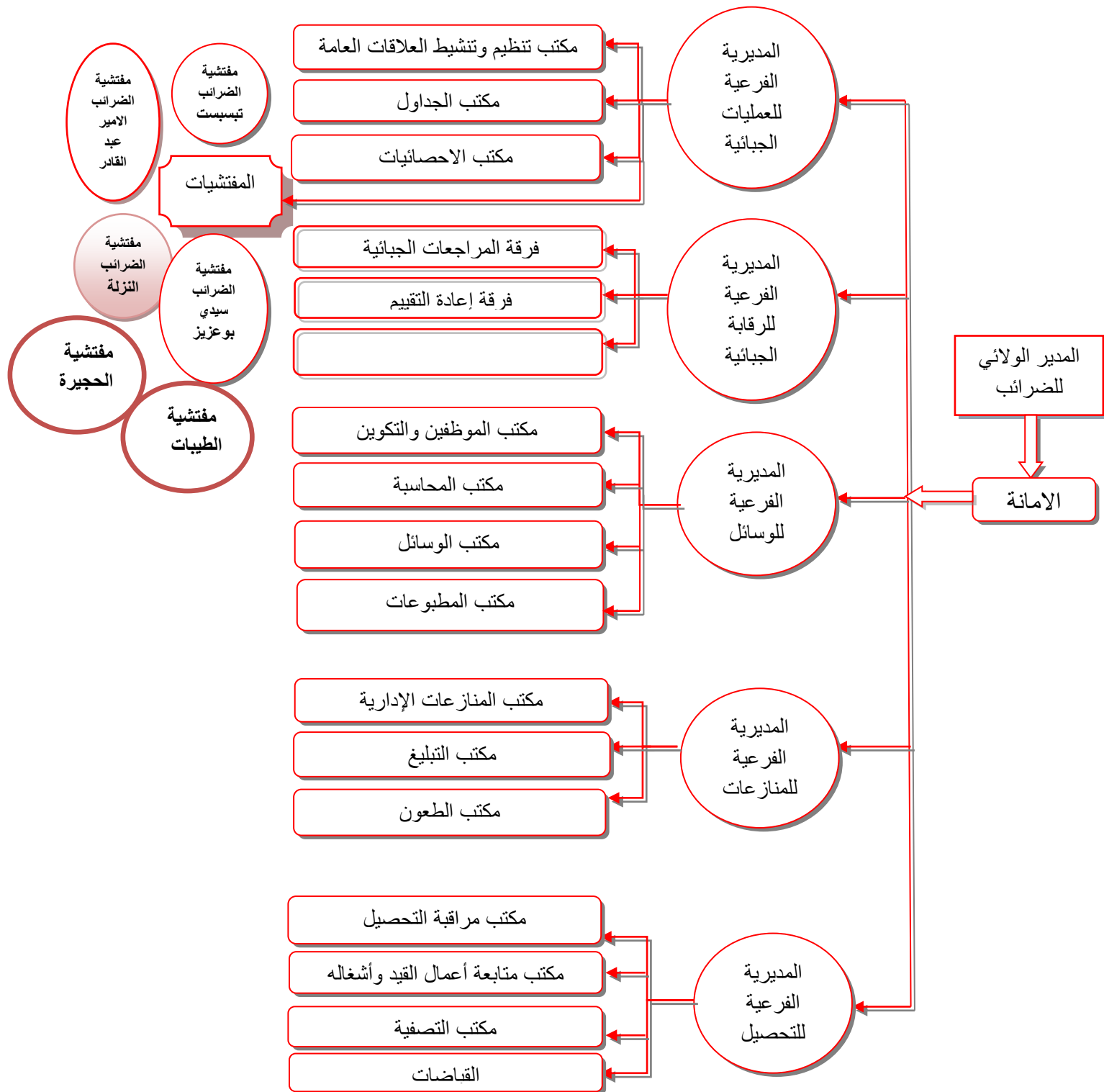
طبقاً للقانون " المتعلق بالتنظيم الإقليمي " أصبحت تقرت ولاية ولكنها لم تنفصل عن ولاية ورقلة إدارياً .

هي عبارة عن هيئة إدارية يرأسها المدير الولائي للضرائب بحيث يقوم بمجموعة من الأعمال التي تخص الضريبة والرسم على مستوى الولاية ، تقوم بجملة من المهام تمثلت فيما يلي :

- تنظيم وجمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية .
- إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعابنها وتصادق عليها.
- إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها .
- وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار .
- تنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة .
- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم .

الهيكل التنظيمي لمديرية الولاية تقرت

الشكل رقم (٠٢-٠١) : الهيكل التنظيمي لمديرية تقرت

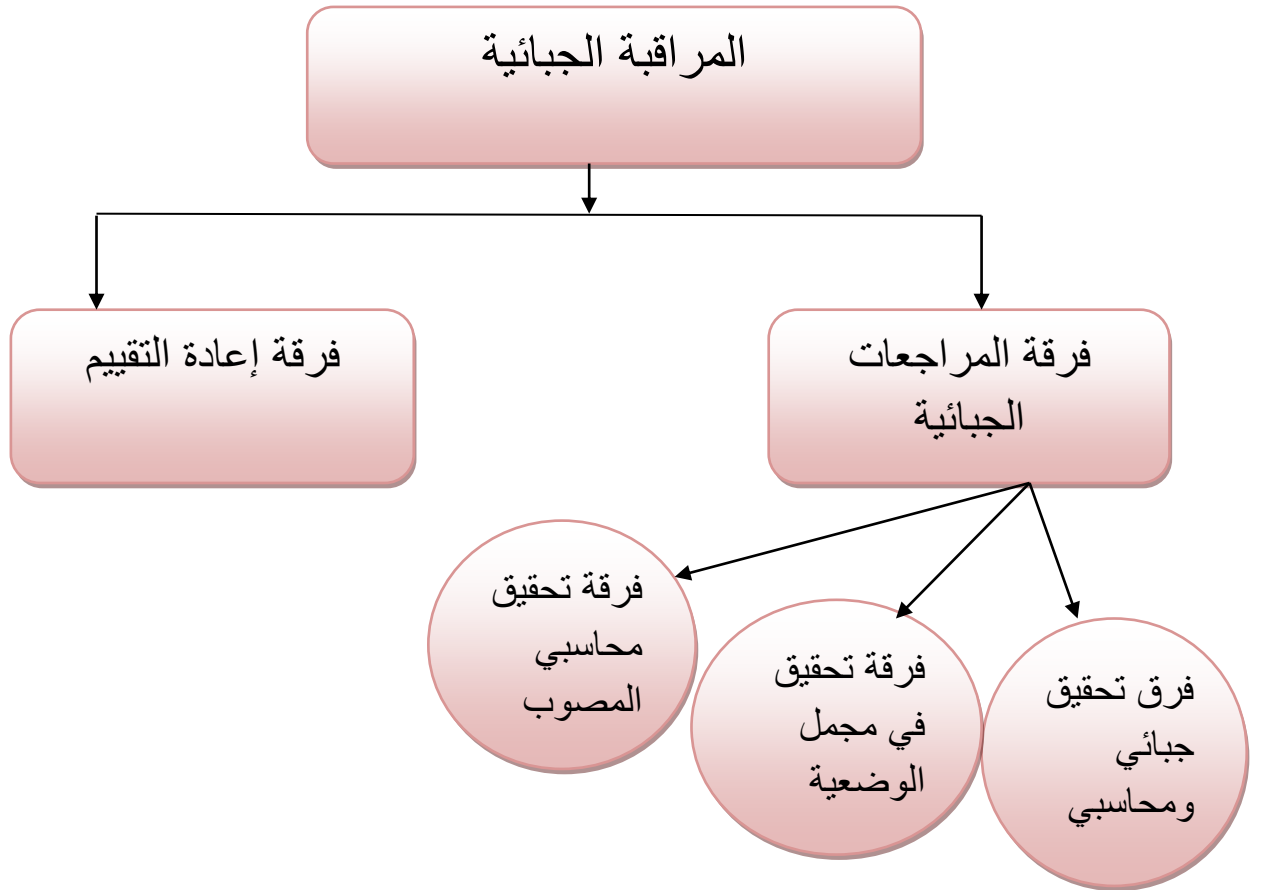


المصدر : من وثائق المؤسسة

الفرع الثاني : تقديم المديرية الفرعية للرقابة الجبائية (محل الدراسة) :

هي مكلفة بإعطاء الرقم الجبائي للضريبيين وكذا متابعة المعلومات الجبائية الواردة وتحليلها من ناحية النشاط ، و تنفيذ البرامج المقررة برسم المراقبة على أساس المستندات للتصريحات ، واقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة في برنامج مراقبة المداخيل .

الشكل رقم (٠٢-٠٢) : الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

المبحث الثاني : دراسة حالات ميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصاريح الجبائية

تعتبر عملية الرقابة الجبائية أداة مهمة في تحقيق من صحة التصاريح المقدمة ، حيث وضع المشرع الجبائي أدوات قانونية وهي مجموعة من الإجراءات التي يعتمد عليها أعوان الرقابة .

لذا سنتطرق في هذا المبحث لدراسة حالتين لإبراز دور الرقابة الجبائية في المركز الجوارى لولاية تقرت .

المطلب الأول : دراسة حالة في التحقيق المحاسبي

سنحاول في هذا المطلب دراسة دور التحقيق المحاسبي في ضبط مختلف التصاريح الجبائية المقدمة ، من خلال دراسة ملف جبائي يتعلق ب تجارة بالجملة لقطع الغيار ولواحق السيارات .

الفرع الأول : المرحلة التمهيدية لبدء التحقيق

أولاً: التعريف بطبيعة ونشاط المكلف

المكلف الخاضع : السيد : خ. خالد

النشاط الممارس : تجارة بالجملة لقطع الغيار ولواحق السيارة .

خاضع إجبارياً للضرائب والرسوم التالية :

- الرسم على النشاط المهني Tap بنسبة ٢% بالنسبة لرقم الأعمال المحقق.
- الرسم على القيمة المضافة TVA بنسبة ١٩% على مجموع المبيعات.
- الضريبة على أرباح الشركات IBS بنسبة ٢٦% حسب كل سنة .
- الضريبة على الدخل الإجمالي للشركاء IRG ، بنسبة ١٥% بالنسبة للربح الموزع.
- الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور والمرتببات IRG/S حسب الجدول المعمول به.
- حق الطابع DT

ثانياً: إعلام المكلف ببدء عملية التحقيق

بعد تسلم المحققين لملف المكلف الخاضع للتحقيق ، والإطلاع عليه لإستخراج معلومات المتعلقة بالمهنة الممارسة وعنوان النشاط ، قامو بإرسال إشعار بالتحقيق رقم ٣٨٢ المؤرخ ١٧/٠٦/٢٠٢١ ، يتضمن (إسم المحقق ، نوع الضرائب المحقق فيها ، السنوات محل التحقيق ٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠) كما تم منحه مهلة ١٠ أيام كحد أدنى قصد إرسال المعلومات المتعلقة بمحاسبته.

الفرع الثاني : بدء عملية التحقيق

أولا : فحص المحاسبة من حيث الشكل والمضمون

بعد الإنتهاء المدة القانونية الممنوحة للمكلف (١٠ أيام) ، تم الإنطلاق في عملية التحقيق المحاسبي .

١- فحص المحاسبة من حيث الشكل :

بعد قبول محاسبة المكلف من حيث الشكل ، انتقل المحقق إلى فحصها من ناحية المضمون ومقارنتها مع تصريحاته الجبائية المقدمة ، وأثناء تفحص الوثائق المحاسبية للمكلف تم التوصل إلى وجود نقص في وثائق ورفض جبائيا بعض الأعباء .

الفرع الثالث : التبليغ الأولي بنتائج التحقيق

بعد أن تم الكشف عن بعض الإغفالات والنقائص في تصريحات المكلف من طرف المحقق ، تم إعلامه بذلك عن طريق إرسال إشعار الإبلاغ الأولي بنتائج التحقيق يتضمن النقائص والإغفالات ، ومنحه مهلة ٤٠ يوما للرد وتبريره ما يمكن تبريره .

أولا : جدول حساب النتائج

سنة ٢٠١٧ :

من خلال القيام المحققين بمقارنة مشتريات البضاعة المباعة والمواد الأولية مع مضمون الكشوفات الملحقة تبين أنها متطابقة ، أي أنه قدم تصريحات صحيحة هذا مايبينه الجدول أدناه .

الجدول رقم (٠٢-٠١) : جدول حساب النتائج لسنة ٢٠١٧

التعيين	المصرح به	المتغير	المثبت
---------	-----------	---------	--------

٣٩,٠٠٤,٩٨٠	٠٠	٣٩,٠٠٤,٩٨٠	رقم أعمال المبيعات
٣١,٩٠٥,١٢١	٠٠	٣١,٩٠٥,١٢١	مشتريات البضاعة المباعة
٦٥,٠٨٠	٠٠	٦٥,٠٨٠	مواد أولية
١٠٠,٠٠٠	٠٠	١٠٠,٠٠٠	أتعاب المحاسب
٤٤,٧٦٩	٠٠	٤٤,٧٦٩	الخدمات الأخرى
٨٩١,٥١٩	٠٠	٨٩١,٥١٩	مصاريف المستخدمين
٥٥٦,١١٩	٠٠	٥٥٦,١١٩	الضرائب والرسوم
١٠٠	٠٠	١٠٠	إيرادات عملياتية أخرى
١٠,٠١٨	٠٠	١٠,٠١٨	أعباء عملياتية (غرامات التأخير)
٤,٤٤٤	٠٠	٤,٤٤٤	الإهلاكات
١,٤١٣,٨٨٢	٠٠	١,٤١٣,٨٨٢	الضريبة على النتيجة
٤,٠١٤,١٢٥	٠٠	٤,٠١٤,١٢٥	النتيجة المحاسبية
١,٤١٣,٨٨٢	٠٠	١,٤١٣,٨٨٢	المصاريف المعاد إدماجها (الضريبة على النتيجة)
١٠,٠٠٠	٠٠	١٠,٠٠٠	المصاريف المعاد إدماجها (غرامات التأخير)
٥٤٣٨,٠٠٧	٠٠	٥٤٣٨,٠٠٧	النتيجة الجبائية

المصدر : نتائج الإبلاغ الأولي للتحقيق ، مركز الضرائب

سنة ٢٠١٨:

- تبين للمحققين وجود بعض الأعباء لم تحسب وأعباء مرفوضة ، وتطبيقا للمادة ١٤١ والمادة ١٦٩ من قانون ضريبة المباشرة والرسوم المماثلة من أجل تحديد الربح الصافي وفي إطار دراسة الأعباء المحملة في الدورات المعنية بالتحقيق تم رفض الأعباء التالية :
- الخدمات الأخرى : يرفض مبلغ ٤٠,٥١٠ دج المتمثل في ٥٠% من مصاريف الهاتف النقال وذلك بسبب ازدواجية الاستعمال .
 - الأعباء العملياتية الأخرى: يعاد إدماج مبلغ ١١,٧٥٣ دج والمتمثل غرامة التأخير لأنها غير قابلة للخصم طبقا للمواد المذكورة أعلاه .

الجدول رقم (٠٢-٠٢): جدول حساب النتائج لسنة ٢٠١٨

التعيين	المصرح به	المتغير	المتثبت
---------	-----------	---------	---------

٣٨,٧٨٣,٣٢٠	٠٠	٣٨,٧٨٣,٣٢٠	رقم الأعمال المبيعات
٣٤,٧٣٣,٣١٧	٠٠	٣٤,٧٣٣,٣١٧	مشتريات البضاعة المباعة
١٠٠,٠٠٠	٠٠	١٠٠,٠٠٠	أتعاب وأتاوى
٦٧,٠٩٥	٤٠,٥١٠	١٠٧,٦٠٥	الخدمات الأخرى
٥٥٨,٦٦٩	٠٠	٥٥٨,٦٦٩	مصاريف المستخدمين
٥٥٦,٧٦٥	٠٠	٥٥٦,٧٦٥	الضرائب والرسوم
١١,٧٥٣	٠٠	١١,٧٥٣	أعباء أخرى عملياتية (غرامات التأخير)
٧,٦٦٥	٠٠	٧,٦٦٥	الإهلاكات
٧٠٣,٩٦١	٠٠	٧٠٣,٩٦١	الضريبة على النتيجة
٢,٠٤٤,٠٩٣	٤٠,٥١٠	٢,٠٠٣,٥٨٣	النتيجة المحاسبية
١١,٧٥٣	١١,٧٥٣	٠٠	المصاريف المعاد إدماجها غرامة التأخير
٧٠٣,٩٦١	٠٠	٧٠٣,٩٦١	المصاريف المعاد إدماجها (الضريبة على النتيجة)
٢,٧٥٩,٨٠٧	٥٢,٢٦٣	٢,٧٠٧,٥٤٤	النتيجة الجبائية

المصدر : نتائج التبليغ الأولي للتحقيق ،مركز الجوارى للضرائب

سنة ٢٠١٩ :

تبين للمحققين وجود مبلغ ٣٠,١١٠ دج مرفوض والمتمثل في مصاريف الإشهار لعدم تبريره بوثائق محاسبية طبقا لنص المادة ١٨ ، ١١/٠٧ المؤرخ في ٢٥/١١/٢٠٠٧ المتعلق بالنظام المحاسبي المالي (كل تسجيل لابد من وثائق تبرره). بعدها تصبح النتيجة المحاسبية ٢,٤٤٧,٠٣٤ بينما النتيجة الجبائية النهائية هي ٣,٢٩٦,٢٢٤

سنة ٢٠٢٠ :

تبين للمحققين وجود أعباء مرفوضة ومنها الإشهار حيث يرفض مبلغ ٣٧,٧٢٠ دج من هاته المصاريف لعدم تبريره بوثائق محاسبية ، ومن الخدمات الأخرى يرفض مبلغ ٣٦,٣٢٨ دج من هاته المصاريف والمتعلق بمصاريف الهاتف النقال حيث يمثل هذا المبلغ ٥٠% من مصاريف الهاتف والمقدرة ب : ٧٢,٦٥٨ دج وذلك بسبب ازدواجية الإستعمال، ومن الأعباء العملياتية الأخرى يرفض مبلغ ٢٩٤,٩٦٤ دج لهاته المصاريف لعدم وضوحه وعدم تبريره بوثائق محاسبية .

الجدول رقم(٠٢-٠٣) : جدول حسابات النتائج ٢٠٢٠

التعيين	المصرح به	المتغير	المثبت
رقم الأعمال المبيعات	٤٢,٣٩٤,١٤٣	٠٠	٤٢,٣٩٤,١٤٣
مشتريات البضاعة المباعة	٣٧,٩١٤,٥٨١	٠٠	٣٧,٩١٤,٥٨١
مواد أولية	٢١,٢٢٥	٠٠	٢١,٢٢٥
الإشهار	٣٧,٧٢٠	٣٧,٧٢٠	٠٠
الخدمات الأخرى	٣٣٢,٥٢٢	٣٦,٣٢٨	٢٩٦,١٩٤
مصاريف المستخدمين	٩٠٣,١٢٠	٠٠	٩٠٣,١٢٠
الضرائب والرسوم	٥٩٣,٥١٨	٠٠	٥٩٣,٥١٨
إيرادات عملياتية	٣٦٥	٠٠	٣٦٥
أعباء عملياتية أخرى	٢٩٤,٩٦٤	٢٩٤,٩٦٤	٠٠
الإهلاكات	١٣,٣٠٩	٠٠	١٣,٣٠٩
الضريبة على النتيجة	٦١٩,٧٢٢	٠٠	٦١٩,٧٢٢
النتيجة المحاسبية	١,٦٦٣,٨٢٥	٣٦٩,٠١٢	٢,٠٣٢,٨٣٧
المصاريف المعاد إدماجها (إيجار سنة سابقة)	١٠٠,٠٠٠	٠٠	١٠٠,٠٠٠
المصاريف المعاد إدماجها (الضريبة على النتيجة)	٦١٩,٧٢٢	٠٠	٦١٩,٧٢٢
النتيجة الجبائية	٢,٣٨٣,٥٤٧	٣٦٩,٠١٢	٢,٧٥٢,٥٥٩

المصدر: نتائج الإبلاغ الأولي للتحقيق ، مركز الضرائب

ثانيا: التحقيق في رقم الأعمال خلال سنوات الدراسة

١- حساب الضريبة على أرباح الشركات IBS :

بعد قيام المحقق بعملية التحقيق في جدول حسابات النتائج ،تتم حساب الضريبة على أرباح الشركات بالاعتماد على الربح المستخرج الإجمالي ومقارنته مع الربح المصرح بها من قبل المكلف من أجل الكشف عن مدى تطابقها وصحتها والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (٠٢-٠٤) : الضريبة على أرباح الشركات لسنوات الدراسة

التعيين	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
	٢٦%	٢٦%	٢٦%	٢٦%

٢,٧٥٢,٥٥٩	٣,٢٩٦,٢٢٤	٢,٧٥٩,٨٠٧	٥,٤٣٨,٠٠٧	الربح المستخرج الإجمالي
٢,٧٥٢,٥٥٩	٣,٢٩٦,٢٢٤	٢,٧٥٩,٨٠٧	٥,٤٣٨,٠٠٧	الربح المستخرج الخاضع
٢,٣٨٣,٥٤٧	٣,٢٦٦,١١٤	٢,٧٠٧,٥٤٤	٥,٤٣٨,٠٠٧	الربح المصرح به الإجمالي
٢,٣٨٣,٥٤٧	٣,٢٦٦,١١٤	٢,٧٠٧,٥٤٤	٥,٤٣٨,٠٠٧	الربح المصرح به الخاضع
٣٦٩,٠١٢	٣٠,١١٠	٥٢,٢٦٣	٠٠	الفارق في الربح الخاضع
٧١٥,٦٦٥	٨٥٧,٠١٨	٧١٧,٥٥٠	١,٤١٣,٨٨٢	الحقوق المستخرجة
٦١٩,٧٢٢	٨٤٩,١٩٠	٧٠٣,٩٦١	١,٤١٣,٨٨٢	الحقوق المدفوعة
٩٥,٩٤٣	٧,٨٢٨	١٣,٥٨٩	٠٠	الفارق في الحقوق
%١٥	%١٠	%١٠	٠٠	نسبة العقوبة
١٤,٣٩١	٧٨٣	١,٣٥٩	٠٠	مبلغ العقوبة
١١٠,٣٣٤	٨,٦١١	١٤,٩٤٨	٠٠	المجموع

المصدر : نتائج الإبلاغ الأولي للتحقيق ، مركز الجوارى للضرائب

من خلال الجدول وبالمقارنة الدخل المصرح به من طرف المكلّف والدخل معاد تشكيله تبين لنا : في سنة ٢٠١٧ لا يوجد الفارق في الربح الخاضع وهذا لعدم وجود تصريحات خاطئة وأعباء مرفوضة وعدم وجود عقوبة على عكس سنوات الأخرى ، التي وجدا فيها المحقق أخطاء وأعباء مرفوضة لذا ترتب عنها عقوبات.

٢- تحديد الربح الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي : IRG/ASS

تم تشكيل الربح المستخرج بالاعتماد على جدول حسابات النتائج ، حيث يتم حساب الدخل الخاضع المستخرج لكل عام بجمع الضريبة على أرباح الشركات و الربح المستخرج وذلك كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (٠٢-٠٥) : الربح الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي

التعيين	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الربح المستخرج	٢,٧٥٩,٨٠٧	٣,٢٩٦,٢٢٤	٢,٧٥٢,٥٥٩
الضريبة على أرباح الشركات ٢٦%	٧١٧,٥٥٠	٨٥٧,٠١٨	٧١٥,٦٦٥
الدخل الخاضع المستخرج	٢,٠٤٢,٢٥٧	٢,٤٣٩,٢٠٦	٢,٠٣٦,٨٩٤

المصدر: نتائج التبليغ الأولي للتحقيق ، المركز الجوارى للضرائب

٣- جدول حساب الضريبة على الدخل الإجمالي للشركاء : IRG

إستنادا لدخل الخاضع المستخرج المؤسس من طرف المحققين ، فإن الجدول التالي يبين الضريبة على الدخل الإجمالي لكل سنة لها دخل الخاضع المستخرج .

الجدول رقم (٠٦-٠٢): الضريبة على الدخل الإجمالي لثلاث سنوات

التعيين	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الدخل الخاضع المستخرج	٢,٠٤٢,٢٥٧	٢,٤٣٩,٢٠٦	٢,٠٣٦,٨٩٤
الدخل المصرح به الخاضع	٢,٠٠٣,٥٨٣	٢,٤١٦,٩٢٤	١,٧٦٣,٨٢٥
الفارق في الدخل	٣٨,٦٧٤	٢٢,٢٨٢	٢٧٣,٠٦٩
الحقوق المستخرجة	٣٠٦,٣٣٩	٣٦٥,٨٨١	٣٠٥,٥٣٤
الحقوق المدفوعة	٣٠٠,٥٣٧	٣٦٢,٥٣٩	٢٦٤,٥٧٤
الفارق في الحقوق	٥,٨٠٢	٣,٣٤٢	٤٠,٩٦٠
نسبة العقوبة	%١٠	%١٠	%١٠
مبلغ العقوبة	٥٨٠	٣٣٤	١,٠٩٦
المجموع	٦,٣٨٢	٣,٦٧٦	٤٥,٠٥٦

المصدر : نتائج الإبلاغ الأولي للتحقيق ، مركز الجوارى للضرائب

من خلال نتائج الجدول السابق وبالمقارنة الدخل المستخرج الخاضع والدخل المصرح به من طرف المكلف وبتطبيق نسبة %١٥ تبين لنا :

- قدرت قيمة الفرق بين الدخل المصرح به والدخل المستخرج لسنة ٢٠١٨ بقيمة ٣٨,٦٧٤ دج بينما لسنة ٢٠١٩ فبلغت قيمته ب ٢٢,٢٨٢ دج ولسنة ٢٠٢٠ بقيمة ٢٧٣,٠٦٩ دج ، حيث بلغت نسبة العقوبة ب %١٠.

٤- وضعية الرسم على النشاط المهني :

تطبيقا للمادة ٢١٩ مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المتعلقة بالتخفيض على البيع بالجملة ، قام المحقق بتسوية المبيعات التي سددت نقدا على النحو التالي :

سنة ٢٠١٧:

رقم الأعمال المستخرج الخاضع % ١٠٠ هو قيمة المبيعات التي سددت نقدا والتي لا تستفيد من التخفيض بنسبة %٣٠ = ٦٦,٣٠٥ دج

سنة ٢٠١٨:

لا تستفيد قيمة المبيعات المسددة نقدا بتخفيض قدره %٣٠ = ٥٧,١٨٠ دج.

سنة ٢٠٢٠:

لا تستفيد قيمة المبيعات المسددة نقدا بتخفيض قدره %٣٠ = ٨٣,١٧٦ دج

والجدول الآتي يبين الرسم على النشاط المهني :

الجدول رقم (٠٢-٠٧) : جدول الرسم على النشاط المهني

التعين	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
رقم الأعمال الإجمالي المستخرج	٣٩,٠٠٤,٩٨ ٠	٣٨,٧٨٣,٣٢ ٠	٥٢,١٤٨,٤٦ ٦	٤٢,٣٩٤,١٤ ١
ر.أ المستخرج المستفيد بالتخفيض ر.أ.م الخاضع %٧٠ ر.أ.م الخاضع %١٠٠	٣٨,٩٣٨,٦٧ ٥ ٢٧,٢٥٧,٠٧ ٣	٣٨,٧٢٦,١٤ ٠ ٢٧,١٠٨,٢٩ ٨	١٥,٦٤٤,٥٤ ٠ ٣٦,٥٠٣,٩٢ ٦	٤٢,٣١٠,٩٦ ٥ ٢٩,٦١٧,٦٧ ٦ ٨٣,١٧٦
ر.أ الخاضع الإجمالي ١	٢٧,٣٢٣,٣٧ ٨	٢٧,١٦٥,٤٧ ٨	٣٦,٥٠٣,٩٢ ٦	٢٩,٧٠٠,٨٥ ٢
ر.أ إجمالي المصرح به ر.أ.م به التخفيض %٣٠	٣٩,٠٠٤,٩٨ ٠ ١١,٧٠١,٤٩ ٤	٣٨,٧٨٣,٣٢ ٠ ١١,٦٣٤,٩٩ ٦	٥٢,١٤٨,٤٦ ٦ ١٤,٦٤٤,٥٤ ٠	٤٢,٣٩٤,١٤ ١ ١٢,٧١٨,٢٤ ٢
ر.أ.م به الخاضع ٢	٢٧,٣٠٣,٤٨ ٦	٢٧,١٤٨,٣٢ ٤	٣٦,٥٠٣,٩٢ ٦	٢٩,٦٧٥,٨٩ ٩
الفارق في ر.أ الخاضع ١-٢ الحقوق المستخرجة الحقوق المدفوعة الفارق في الحقوق نسبة العقوبة مبلغ العقوبة	١٩٨٩٢ ٥٤٦,٤٦٨ ٥٤٦,٠٧٠ ٣٩٨ %١٠ ٤٠	١٧,١٥٤ ٥٤٣,٣١٠ ٥٤٢,٩٦٦ ٣٤٤ %١٠ ٣٤	٠٠ ٧٣٠,٠٧٩ ٧٣٠,٠٧٩ ٠٠ ٠٠ ٠٠	٢٤,٩٥٣ ٥٩٤,٠١٧ ٥٩٣,٥١٨ ٤٩٩ %١٠ ٥٠
المجموع	٤٣٨	٣٧٨	٠٠	٥٤٩

المصدر: نتائج الإبلاغ الأولي للتحقيق ، مركز الجوارى للضرائب

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المحققين توصلوا إلى وجود فوارق بين رقم الأعمال الخاضع الإجمالي ورقم الأعمال المصرح به ، أي أنه لم يتم تسديد جزء من الرسم على النشاط المهني ، وبالتالي قام المحققين بإعادة تأسيس الحقوق الواجب دفعها مع تطبيق

العقوبات الجبائية (١٠%) المنصوص عليها في المادة ١٩٣ من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

٥- وضعية الرسم على القيمة المضافة

تبين للمحققين خلال قيامهما بفحص مختلف الفواتير المكلف ووضعيات الأشغال المقدمة، وجود إغفالات تتمثل في سنة ٢٠٢٠ وفي شهر ديسمبر تم إعادة دفع الرسم على القيمة المضافة بمبلغ ١٥٦,١٨٣ دج المتعلق بمبيعات سجلت معفية من الرسم على القيمة المضافة ثم تبين بعد ذلك بأنها خاضعة والخاصة بسنة ٢٠١٩ حيث :
الحقوق المصرح بها : (٢٣,٤٨٧,٦٦٧ × ١٩%) = ٤,٤٦٢,٦٥٧ دج
الرسم المعاد دفعه : ١٥٦,١٨٣ دج
الحقوق الإجمالية : ٤,٦١٨,٨٤٠ دج

كما يبينه الجدول الآتي :

الجدول رقم (٠٢-٠٨) : جدول حساب الرسم على القيمة المضافة

التعيين	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
ر.أ.الإجمالي المستخرج	٣٩,٠٠٤,٩٨٠	٣٨,٧٨٣,٣٢٦	٥٢,١٤٨,٤٦٧	٤٢,٣٩٤,١٤٣
ر.أ.مستخرج المعفى مبرر	٣,١٩٥,٦٤٠	١٠,٩١٨,٩٠٩	٠٠	٠٠
ر.أ.الخاضع المستخرج ١٩%	٣٥,٨٠٩,٣٤٠	٢٧,٨٦٤,٤١٧	٥٢,١٤٨,٤٦٧	٤٢,٣٩٤,١٤٣
ر.أ.مصرح به الاجمالي	٣٩,٠٠٤,٩٨٠	٣٨,٧٨٣,٣٢٦	٥٢,١٤٨,٤٦٧	٤٢,٣٩٤,١٤٣
ر.أ.مصرح به معفى	٣,٦١٢,٦٦٧	١٠,٩١٨,٩٠٩	١٤,٢٥٥,٤٥٢	١٨,٩٠٦,٤٧٦
ر.أ.م. به الخاضع ١٩%	٣٥,٣٩٢,٣١٤	٢٧,٨٦٤,٤١٧	٣٧,٨٩٣,٠١٥	٢٣,٤٨٧,٦٦٧
الفارق في ر.أ.الخاضع	٤١٧,٠٢٦	٠٠	١٤,٢٥٥,٤٥٢	١٨,٩٠٦,٤٧٦
رسم على قيمة مضافة م.	٦,٨٠٣,٧٧٥	٥٢٩٤,٢٣٩	٩,٩٠٨,٢٠٩	٨,٠٥٤,٨٨٧
ر.ع.ق.م.المصرح به	٦,٧٢٤,٥٤٠	٥,٢٩٤,٢٣٩	٧,١٩٩,٦٧٣	٤,٤٦٢,٦٥٧
الفارق في ر.ع.ق.م.	٧٩,٢٣٥	٠٠	٢,٧٠٨,٥٣٦	٣,٥٩٢,٢٣٠
نسبة العقوبة	%١٥	٠٠	%٢٥	%٢٥
مبلغ العقوبة	١١,٨٨٥	٠٠	٦٧٧,١٣٤	٨٩٨,٠٥٨
المجموع	٩١,١٢٠	٠٠	٣,٣٨٥,٦٧٠	٤,٤٩٠,٢٨٨

المصدر: نتائج الإبلاغ الأولي للتحقيق ، مركز الجوارى للضرائب

ملاحظات:

- ٢٠١٧ :

الفارق في رقم الأعمال الخاضع هو رقم أعمال معفى غير مبرر ومتمثل في شهادة إعفاء رقم ***** مع شركة **** بمبلغ ٣٣١,٢١٧,٥٠٠ دج + مبلغ ٨٥,٨١٠ دج غير واضح وغير مبرر .

- ٢٠١٩ :

الفارق في رقم الأعمال الخاضع هو عبارة عن رقم أعمال معفى غير مبرر (عدم تقديم شهادات الإعفاء) = ١٤,٢٥٥,٤٥٢ دج .

- في شهر ديسمبر سنة ٢٠٢٠ تم إعادة دفع الرسم على القيمة المضافة بمبلغ ١٥٦,١٨٣ دج كان معفى سنة ٢٠١٩ ثم تبين أنه خاضع وعليه رقم الأعمال الناتج عن مبلغ ١٥٦,١٨٣ دج ينقص من رقم الأعمال المعفى سنة ٢٠١٩ حيث يصبح :

١٥,٠٧٧,٤٦٨ - ٨٢٢,٠١٦ = ١٤,٢٥٥,٤٥٢ دج

- ٢٠٢٠ :

الفارق في رقم الأعمال الخاضع هو عبارة عن رقم الأعمال معفى غير مبرر (عدم تقديم شهادات الإعفاء) = ١٨,٩٠٦,٤٧٦ دج

الفرع الرابع : دراسة رد المكلف وتبليغ النتائج النهائية

- بعد استلام المكلف للإبلاغ الابتدائي لنتائج التحقيق ومنح له مهلة ٤٠ يوم لإبداء ملاحظاته حول نتائج التحقيق (ملحق رقم ٠١) . تم الإجابة على نتائج التحقيق (ملحق رقم ٠٢) .

- بعد إرسال الإبلاغ النهائي بنتائج التحقيق (ملحق رقم ٠٣) ، يتم إرسال الورد الفردي (الملحق رقم ٠٤) الذي يبين ويفصل الحقوق والغرامات الواجب دفعها

الجدول رقم (٠٢-٠٩) : تلخيص نتائج التحقيق المحاسبي

المجموع	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	البيان / السنوات	
					الرسم	الحقوق
١٢٤١	٤٩٩	٠	٣٤٤	٣٩٨		

						على نشاط المهني
١٢٤	٥٠	٠٠	٣٤	٤٠	العقوبات	
١١٧٣٦٠	٩٥٩٤٣	٧٨٢٨	١٣٥٨٩	٠٠	الحقوق	الضريبة
١٦٥٣٣	١٤٣٩١	٧٨٣	١٣٥٩	٠٠	العقوبات	على أرباح الشركات
٥٠١٠٤	٤٠٩٦٠	٣٣٤٢	٥٨٠٢	٠٠	الحقوق	الضريبة على
٥٠١٠	٤٠٩٦	٣٣٤	٥٨٠	٠٠	العقوبات	الدخل الإجمالي
٦٣٨٠٠٠١	٣٥٩٢٢٣٠	٢٧٠٨٥٣٦	٠٠	٧٩٢٣٥	الحقوق	الرسم على
١٥٨٧٠٧٧	٨٩٨٠٥٨	٦٧٧١٣٤	٠٠	١١٨٨٥	العقوبات	القيمة المضافة
-	٤,٦٤٦,٢٢٧	٣٣٩٧٩٥٧	٢١٧٠٨	٩١٥٥٨		مجموع السنوات
٨١٥٧٤٥٠						مجموع الورد الفردى

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الإبلاغ النهائي للتحقيق (الملحق رقم ٥٠).

المطلب الثاني : دراسة حالة التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية

نقوم في هذا المطلب بدراسة حالة لأحد أهم أنواع التحقيق الجبائي المتمثل في التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية للمكلف والمتعلق بالضريبة على الدخل الإجمالي للأشخاص الطبيعيين، حيث نقوم بدراسة الملف جبائي يتعلق بمكلف السيد خ. أدم طبيب بيطري.

الفرع الأول : المرحلة التمهيدية لبدء التحقيق

بعد النظر في حركة الأموال من بيع وشراء للعقارات والحسابات البنكية وكذا المصاريف الخاصة بالمكلف السيد أدم ، ومقارنتها بتصريحات دخله السنوي خلال فترة الدراسة ، تبين أن المكلف قام بشراء عقارات ، حيث اتضح أن المبلغ المدفوع يفوق إمكانياته المالية ، لذلك وجب إخضاعه للتحقيق المعمق وطلب توضيحات والتأكد من حالة وجود مداخيل مخفية .

أولاً : إحضار الملف الجبائي للمكلف

يتم إحضار الملف الجبائي للمفتشية التابعة لمقر سكن السيد أدم ، حيث يحتوي الملف على التصريحات الخاصة لمجمل مداخيله.

ثانياً : إرسال الإشعار بالتحقيق

بعد الحصول على الملف الجبائي قام المحققين المكلفين ببدء عملية التحقيق بإرسال إشعار بالتحقيق بتاريخ ١٤/٠٣/٢٠١٩ والذي سلم عن طريق البريد المضمون بنفس التاريخ ، حيث يضم :

- اسم ولقب المكلف بالضريبة (السيد خ. أدم)
- عنوان إقامته (تقرت)
- السنوات المعنية بالتحقيق (٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١)
- نوع الضريبة المحقق فيها (الضريبة على الدخل الإجمالي)
- نوع نشاط المكلف (طبيب بيطري)

ثالثاً : طلب المعلومات والاستفسارات

بعد انتهاء المهلة القانونية التي منحها المحقق (١٥ يوم) ،يقوم المحقق بإرسال وثيقة الذمة المالية لمئها من طرف المكلف للتصريح بالممتلكات والمصاريف والحصول على معلومات تتمثل في :

- طلب معلومات شخصية

- طلب عقود الممتلكات الثابتة والمنقولة
- طلب تقديم مصادر مداخيله ومصاريفه الخاصة

الفرع الثاني: سير عملية التحقيق

على أساس المعلومات التي تم الحصول عليها ، يقوم المحقق ببناء الأسس الضريبية الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي ، وهذا بعد المرور بتشكيل المداخيل والمصاريف الخاصة بالمكلف .

أولاً : المداخيل السنوية للفترة المعنية بالتحقيق

الجدول رقم (٠٢-١٠): مداخيل المكلف للسنوات المعنية بالتحقيق

السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الربح مصرح به	٣,٤٢٩,٥٤٢	٥,٥٧٨,٤٨١	٣,٢٤٥,٧٦٤	١٦,٠١٣,٩٤٥
حساب ش BDL بلدية	-	-	-	٧,٦٧٧,١٤
المجموع	٣,٤٢٩,٥٤٢	٥,٥٧٨,٤٨١	٣,٢٤٥,٧٦٤	١٦,٠٢١,٦٢٢

المصدر : نتائج الإبلاغ الأولي للتحقيق ، مركز الجوارى للضرائب

ثانياً : تشكيل المصاريف

الجدول رقم (٠٢-١١): جدول ملخص للمصاريف السنوية للفترة المعنية بالتحقيق

التعین	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
حساب ش BDL بلدية	٠٠	٠٠	٧,٦٧٧,١٤	٦٦,٠٠٧,٠٥
اشتركات تأمين الشيخوخة	١١٨,٤٣١	٦٤٨,٠٠٠	٦٤٨,٠٠٠	٦٤٨,٠٠٠
شراء عقارات	٥٤,٥٧٠,٠٠٠	-	-	-
مصاريف الحياة اليومية	١,٠٢٠,٠٠٠	١,١١٠,٠٠٠	٤٩٧,٢٨٦	٥,١٨٠,٧٠٥
المجموع	٥٥,٧٠٨,٤٣١	١,٧٥٨,٠٠٠	١,٩١٣,٠٠٠	٢,٠٦٨,٠٠٠

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الإبلاغ الأولي

ثالثاً: إعداد ميزان الإيرادات والمصاريف واستخراج المداخيل المخفية

بعد انتهاء المحققين من تحديد الإيرادات التي تحصل عليها المكلف في فترة التحقيق والمصاريف المتعلقة بنفس الفترة (الملحق رقم ٠٦)، فإن الجدول الموالي يبين الدخل المستخرج وهو مجموع الدخل المصرح به و الفارق المستخرج من الميزان الخاص الذي تجاوز نسبة ٢٥% من مبلغ الإنفاق ، حيث تمثل الفوارق التي ستكون محل التسوية هي التي نسبتها تفوق ٢٥%

الجدول رقم (٠٢-١٢): الدخل المستخرج الخاضع

التعين /السنوات	٢٠١٨
الدخل المصرح به	٣,٤٢٩,٥٤٢
الفارق في الدخل	٥٢,٢٧٨,٨٨٩
الدخل المستخرج	٥٥,٧٠٨,٤٣١

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم

تأسيس الحقوق الواجبة الدفع

طبقا لأحكام المادة ١٠٤-١٩٣ من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإنه يتم حساب الضريبة على الدخل الإجمالي كما يلي :

الجدول رقم (٢-١٣): جدول حساب الضريبة على الدخل الإجمالي

التعيين	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الدخل المستخرج	٥٥,٧٠٨,٤٣١	٥,٥٧٨,٤٨١	٣,٢٤٥,٧٦٤	١٦,٠١٣,٩٤٥
الخاضع	٣,٤٢٩,٥٤٢	٥,٥٧٨,٤٨١	٣,٢٤٥,٧٦٤	١٦,٠١٣,٩٤٥
د. المصرح به	٥٢,٢٧٨,٨٨٩	٠٠	٠٠	٠٠
الخاضع	١٩,٣٦٥,٩٥١	١,٨٢٠,٥٦٧	١,٠٠٤,٠١٧	٥,٤٧٢,٨٨١
الفارق في الدخل	١,٠٦٨,٣٤٠	١,٨٢٠,٥٦٧	١,٠٠٤,٠١٧	٥,٤٧٢,٨٨١
الحقوق المستخرجة	١٨,٢٩٧,٦١١	٠٠	٠٠	٠٠
الحقوق الخاضعة	٢٥%	٠٠	٠٠	٠٠
الفارق في الحقوق	٤,٥٧٤,٤٠٣	٠٠	٠٠	٠٠
نسبة العقوبة				
مبلغ العقوبة				
المجموع	٢٢,٨٧٢,٠١٤	٠٠	٠٠	٠٠

المصدر : نتائج الإبلاغ الأولي للتحقيق ، مركز الجوارى للضرائب

دراسة رد المكلف والتبليغ بالنتائج النهائية

بعد إرسال الإشعار الأولي بنتائج التحقيق ومنح المكلف مهلة ٤٠ يوم للرد على هذا الإبلاغ ، قام السيد آدم بعد انقضاء المهلة الممنوحة له بالاعتراف بصحة النتائج المتوصل إليها من طرف المحققين ، وهي نفس النتائج التي تدرج في الإبلاغ النهائي للتحقيق ، بعدها تم إرسال الورد الفردي (الملحق رقم ٠٤) الذي يحمل التسوية النهائية والمبالغ والغرامات المطالب دفعها للقباضة .

الفرع الثالث : الحكم على مدى جودة التصريحات المحقق فيها

بعد الإطلاع وتحليل كل المعلومات من طرف المحققين ، سنحاول إظهار مدى تطابق ومصداقية هذه المعلومات المصرح بها ، كون أن جودة التصريحات الجبائية ترتبط بجودة المعلومات التي تحتويها .

الجدول رقم (٢-١٤) : التأكد من خصائص جودة التصريحات الجبائية المحقق فيها

التحقق من جودة

التحقق من جودة

الخصائص النوعية

المعلومات المصرح بها	التصريحات الجبائية وفق التحقيق المحاسبي	التصريحات الجبائية وفق التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية
الخصائص النوعية الأساسية	الملائمة	يمكن القول عن التصريحات الجبائية التي قدمها المكلف أنها متناسبة من حيث شكل التصريحات الجبائية ، ومتزامنة مع الآجال القانونية لإيداع التصريحات ، ومنه تتمتع بخاصية الملائمة .
الموثوقية	المعلومات المصرح بها تتضمن أخطاء وعدم تقديم وثائق مما أثر على أهم نتائج المحققة من الربح الصافي ، وعليه فإنه يوجد نقص في خاصية الموثوقية	جزء من المعلومات التي صرح بها المكلف لا تتصف بالموثوقية ، ماعدا باقي السنوات اتصفت بالموثوقية.
الخصائص النوعية الثانوية	القابلية للمقارنة	المعلومات المتحصل عليها يمكن مقارنتها بمعلومات أخرى أي لنفس المؤسسة أو مؤسسات أخرى حيث أعدت بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية وتصريحات الجبائية.
القابلية للفهم	خاصية القابلية للفهم محققة ، لأن المعلومات المتحصل عليها تتسم بالوضوح وعدم التعقد .	أعدت بما يتوافق مع التصريحات الجبائية ، ويمكن مقارنتها بمعلومات أخرى لنفس الشخص أو أشخاص أخرى .
الثبات	تم استخدام نفس المبادئ المحاسبية والإجراءات الجبائية .	تتميز بالثبات ، لأنه تم استخدام نفس القواعد والإجراءات الجبائية .
الشمول	تتمتع بالشمولية النسبية لأنها شملت بعض المعلومات الضرورية لتحديد الضرائب والرسوم الواجبة الدفع.	معلومات التي صرح بها المكلف شاملة نسبيا تسمح بتحديد الضريبة على الدخل الإجمالي .

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه ، يمكن القول أن هذه التصريحات لا تتصف بالجودة اللازمة ، لذلك تم إعادة تقييمها وتشكيل رقم أعمال جديد والريخ الخاضع بناءا عليه مع فرض عقوبات جبائية على الحقوق المتملص منها ، ومنه فإن كل من التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق لهما دور فعال في تقييم مدى الامتثال للقواعد الجبائية ، وتصحيح الإغفالات الملاحظة مما ينعكس إيجابا على جودة التصريحات الجبائية.

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة التطبيقية إتضح لنا أن الإدارة الضريبية تبذل جهودا معتبرة من أجل التقليل من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين من خلال استخدام إمكانيات المادية والبشرية ، لكن يتضح أن تنفيذ بعض الأشكال الرقابة تبقى محدودة كما هي بالنسبة للتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية والتحقيق المصوب ، حيث يتم الإعتماد بشكل كبير على التحقيق المحاسبي والذي يظهر أنه أكثر نجاحا بين أشكال الرقابة الجبائية .

وتبين لنا من خلال دراسة الملفين الجبائين على مستوى مركز الجوارى أن الرقابة الجبائية تعمل على تدقيق في التصريحات وإستخراج كافة الأخطاء والإغفالات ، وإعادة تشكيل أسس صحيحة لفرض الضريبة مما يزيد في مصداقيتها وضبط جودتها .

الختامة

تعد الضرائب من أهم مصادر التمويل ذات مردودية لتدعيم الخزينة العمومية ، ولإلزاميتها يؤدي بعض المكلفين لانتهاج بعض المكلفين لأساليب مشروعة وغير مشروعة للتملص من دفعها ، سواء تعلقت بالنظام الضريبي الذي يتسم بالغموض وعدم الاستقرار ، أو بتعدد إجراءات الإدارة الضريبية ، إضافة إلى نقص ثقافة جبائية والالتزام للمكلف ، وباعتبار أن الرقابة الجبائية أداة قانونية في يد الإدارة الجبائية لتحقيق في مدى صحة ومصداقية المعلومات المقدمة من طرف المكلفين ، وهذا باكتشاف الأخطاء والتلاعبات في تصريحاتهم في الوقت المناسب بتطبيق الإجراءات اللازمة والعقوبات الردعية ، هذا ما يدفعه للالتزام الضريبي الطوعي وتحري الدقة في تصريحاته الجبائية .

ومن خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوع " دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية " على مستوى مركز الجواري لضرائب لولاية تڤرت ، تم اختبار صحة الفرضيات كما يلي :

الفرضية الأولى : التي نصت أن جودة التصريحات ترتبط بمدى صحة ومصداقية المعلومات المصرح بها من طرف المكلفين ، صحيحة حيث تقاس جودتها بمدى مطابقتها للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تمثلت في ملائمتها لأغراض حساب الضرائب والرسوم ، خالية من الأخطاء والثغرات وتكون متوافقة مع الشكل المحاسبي والجبائي ، تهتم بالتغييرات التي تؤدي إلى تدني قيمة الضرائب والرسوم وتكون شاملة لأغراض الجبائية .

الفرضية الثانية : والمتمثلة في أن الرقابة الجبائية دور فعال في التأثير على التصريحات الجبائية ، صحيحة وذلك من خلال الجانب النظري والدراسة التطبيقية حيث تعمل الرقابة الجبائية على فحص واكتشاف الأخطاء والإغفالات التي تمس مصداقية المعلومات المصرح بها ، وفرض عقوبات وغرامات ، ونجاح الرقابة الجبائية مرتبط بجودة المعلومات المقدمة.

الفرضية الثالثة : والمتمثلة في "تتمثل إجراءات الرقابة الجبائية بمركز الضرائب لولاية تڤرت : التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية الشاملة ، تسمح بتدقيق وضبط تصريحات الجبائية المودعة " ، صحيحة وذلك من خلال الدراسة التطبيقية حيث تؤدي هذه الإجراءات إلى الحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي .

نتائج الدراسة :

تم التوصل من خلال الدراسة موضوع إلى النتائج التالية :

- تعد التصريحات الجبائية من أهم الأدوات التي تستعملها الإدارة الجبائية من أجل تحديد وحساب مختلف الضرائب .
- ترتبط فعالية الرقابة الجبائية بمدى اكتشاف المراقب للأخطاء والانحرافات التي تتضمنها المعلومات المحاسبية والتصريحات الجبائية .
- غياب الوعي والثقافة الضريبية لدى المكلفين وعدم استقرار وتعقد الإجراءات والقوانين الجبائية .
- وجود علاقة بين عدد الملفات المدروسة والنواتج المحصلة .
- يعتبر التحقيق المحاسبي أنجح شكل رقابي حيث يحقق أكبر مردودية مالية مقارنة بالأشكال الأخرى .

التوصيات :

- تعزيز كفاءة المهنية لأعوان المصالح الجبائية ،لدعم الرقابة الجبائية
- القيام بحملات إعلامية لتوعية المكلفين بالضريبة وهذا بشرح القوانين الجبائية وتعريف بحقوقهم وواجباتهم .
- تطوير الأنظمة المعلوماتية لمساعدة أعوان الإدارة الجبائية وتسهيل طرق أداء المكلفين بالتزاماتهم .
- تبسيط التشريعات الجبائية ليستطيع أعوان الإدارة الضريبية تطبيقها بسهولة وتمكين مكلف من فهمها ببساطة.

آفاق الدراسة :

- أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية .
- دراسة أثر معرفة الضريبة على تحسين الالتزام الضريبي .

قائمة المراجع

أولا : بالغة العربية

الكتب :

- ١- حسين حريم ،مبادئ الإدارة الحديثة ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦ .
- ٢- عوادي مصطفى ، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري ، مطبعة مزوار للنشر ، الجزائر ٢٠٠٩ .
- ٣- العيد صالح ،الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ٢٠٠٥ .
- ٤- عبد الرزاق عباس ، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي ، دار الهدى للتوزيع والنشر ،الجزائر ٢٠١٢ .
- ٥- أوسرير منور ، محاضرات في جباية المؤسسات مع تمارين محلولة ، الطبعة الأولى ،مكتبة الشركة الجزائرية ، الجزائر ٢٠٠٩ .
- ٦- منصور بن اعمارة ، اجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية ، دار هومة ، الجزائر ٢٠١١ .
- ٧- نصر رحال ، مصطفى عوادي ، جباية المؤسسة بين النظرية والتطبيق ، مكتبة بن موسى السعيد ، الجزائر ، ٢٠١١ .
- ٨- يوسف مامش ، ناصر دادي عدون ، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي ،دار المحمدية للنشر ، الجزائر ٢٠٠٨ .
- ٩- محمد عباس محرز ،إقتصاديات الجباية والضرائب ، دار هومة ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ،
- ١٠- سمير جمال العيسى ، إدارة مصالح المعلومات والبيانات ،الطبعة الأولى ،الأكاديميون للنشر والتوزيع ،الأردن ،٢٠١٤ .

٢- الأطروحات والرسائل الجامعية

- بشرى عبد الغني ، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ٢٠١١
- ميلود بن عماري ، الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية ، أطروحة دكتورا في القانون العام ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، ٢٠١٨ .

- قلاب ذبيح لياس ، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، محمد خيضر ، بسكرة ٢٠١٢
- فاطمة زعزوعة ، الحماية القانونية للأشخاص الخاضعين للضريبة ، أطروحة دكتورا في القانون العام ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، ٢٠١٢
- قحموش سمية ، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة ورقلة ، ٢٠١٣
- سليمان عتير ، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، رسالة ماجستير ، علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ٢٠١٢
- مصطفى عوادي ، ضبط نظام التصريحات الجبائية للتقليل من الغش الضريبي ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي العربي بن مهدي ، أم البواقي ، ٢٠٠٨

٣- المجالات والمقالات العلمية

- مصطفى إيدير ، عمر الفاروق زرقون ، تقييم فعالية المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية في البيئة الجزائرية ، مجلة إضافات إقتصادية ، المجلد ٠٣ ، العدد ٠٢ ، جامعة ورقلة ٢٠١٩ .
- بوعلام ولهي ، عائشة بن عثمان ، تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء ، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد ١٠ ، العدد ١٧ ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ٢٠١٧ .
- محمد زرقون ، سليمان عتير ، جدوى الرقابة الجبائية في تدقيق التصريحات الضريبية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، مجلة البديل الإقتصادية ، المجلد ٠١ ، العدد ٠١ ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٧ ،
- عبد الرحيم لواج ، تقييم فعالية التحقيق المحاسبي في تقويم تصريحات المكلفين بالضريبة ، مجلة أوراق إقتصادية ، المجلد ٠٢ ، العدد ٠١ ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٨
- منصور بن أعمار ، سمية تومي ، فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية ، مجلة دراسات جبائية ، المجلد ٧ ، العدد ١٢ ، الجزائر ، ٢٠١٨ ،

- صابرينة خديري ، عمر جنينة ، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير ، المجلد ١٢ ، العدد ٠٢ ، الجزائر ٢٠١٩
 - أوشان أحمد ، بن علي بلعزوز ، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الجبائية ، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، المجلد ٠٩ ، العدد ٠١ ، جامعة الشلف ، الجزائر ، ٢٠١٧
 - خيرة مجدوب ، مصطفى طويطي ، أثر التدقيق المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية للحد من التهرب الضريبي دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية تيارت ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد ٠٢ ، العدد ٠٥ ، ٢٠١٨
 - سليمان عتير وآخرون ، دور التحقيقات المحاسبية الجبائية في تدقيق تصريحات المكلفين ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة ، المجلد ٠٢ ، العدد ٠٢ ، ٢٠١٨
 - طالبي بن عيسى ، التصريح الجبائي كأداة إثبات للفصل في منازعات الوعاء الضريبي في الجزائر ، مجلة دراسات وأبحاث ، المجلد ١١ ، العدد ٢ ، جامعة البليدة ٢ الجزائر ، ٢٠١٩
 - أحمد قايد نور الدين ، إسلام هلايلي ، دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد ٠٤ ، العدد ٠١ ، جوان ٢٠١٩
 - مصطفى عوادي ، ناصر رحال ، التحقيق الجبائي على محاسبة المكلفين بالضريبة في الجزائر ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد ٠١ ، العدد ٠١ ، ديسمبر ٢٠١٦ ، جامعة الشهيد محمد خيضر ، الوادي ، الجزائر
- ٤- النصوص القانونية والوثائق الرسمية
١. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، قانون الرسوم على رقم الأعمال ٢٠٢٢
 ٢. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، قانون الإجراءات الجبائية ، ٢٠٢٢
 ٣. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، ٢٠٢٢
 ٤. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، الرزنامة الجبائية ، ٢٠٢٢
 ٥. منشورات المديرية العامة للضرائب ، الدليل التطبيقي للمكلف ، ٢٠٢١

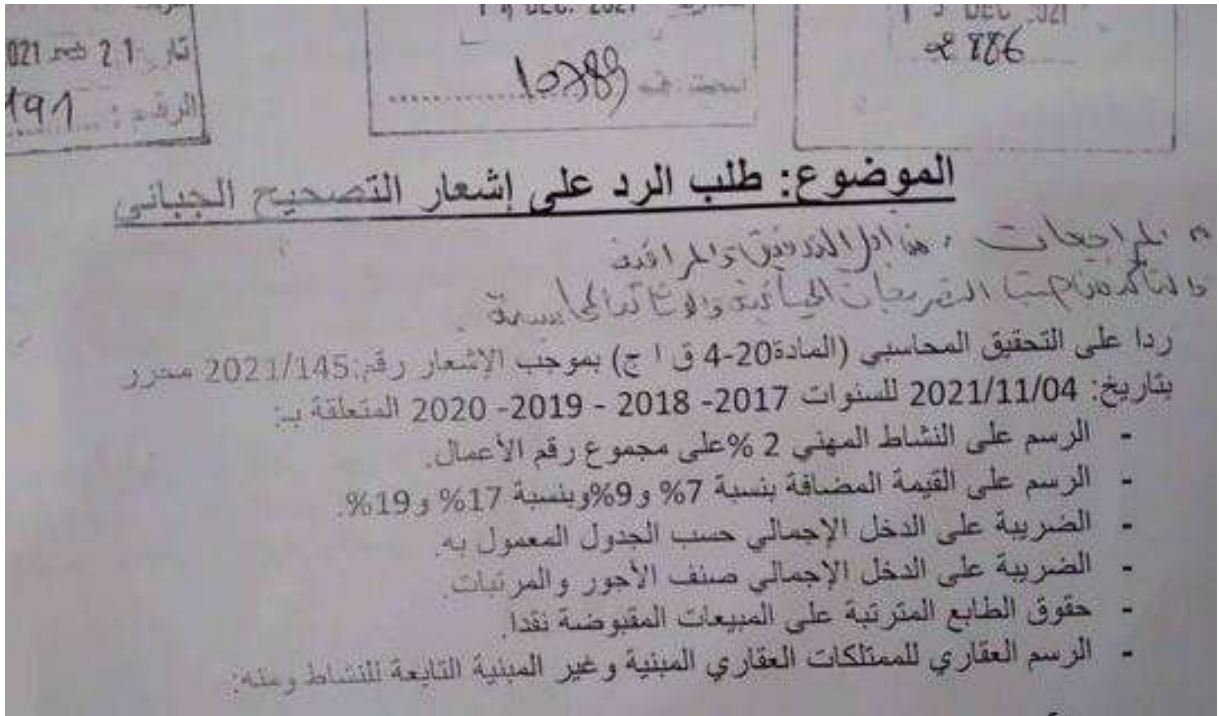
• المواقع الإلكترونية

الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz>

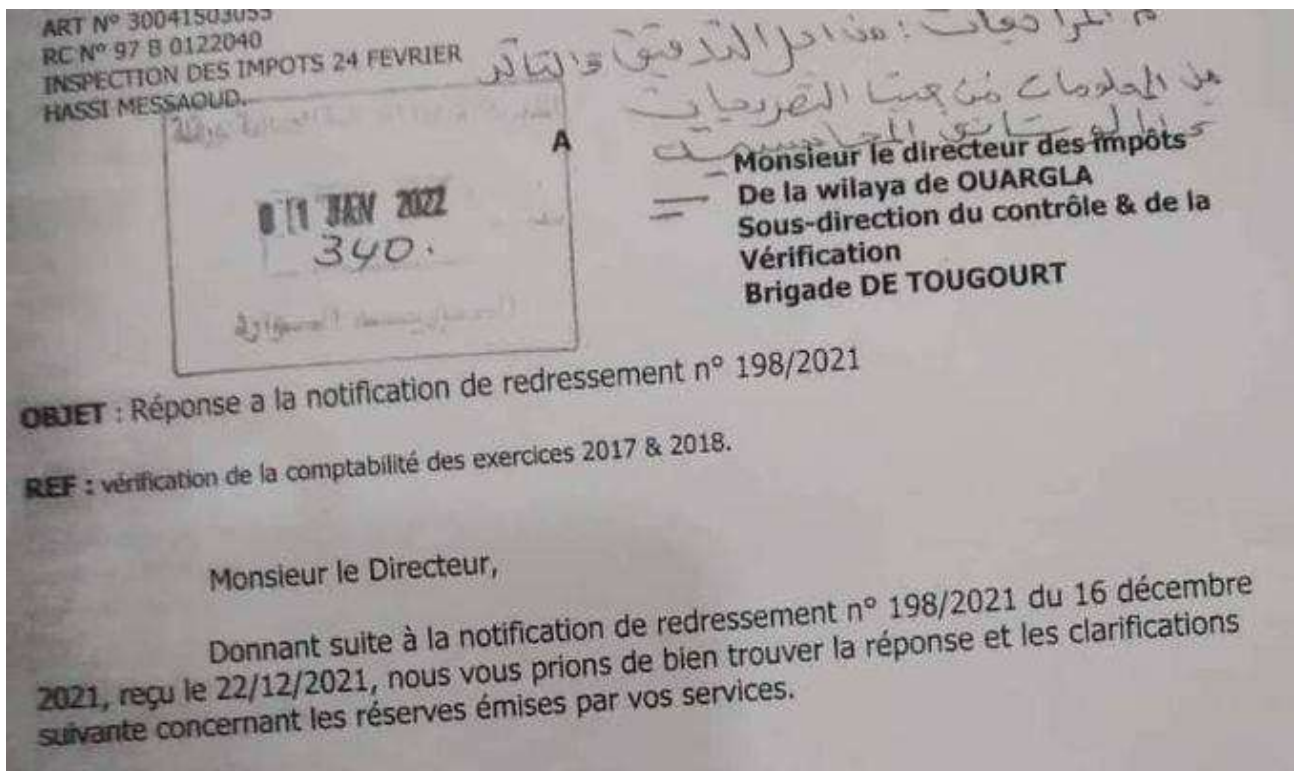
ثانيا : باللغة الفرنسية

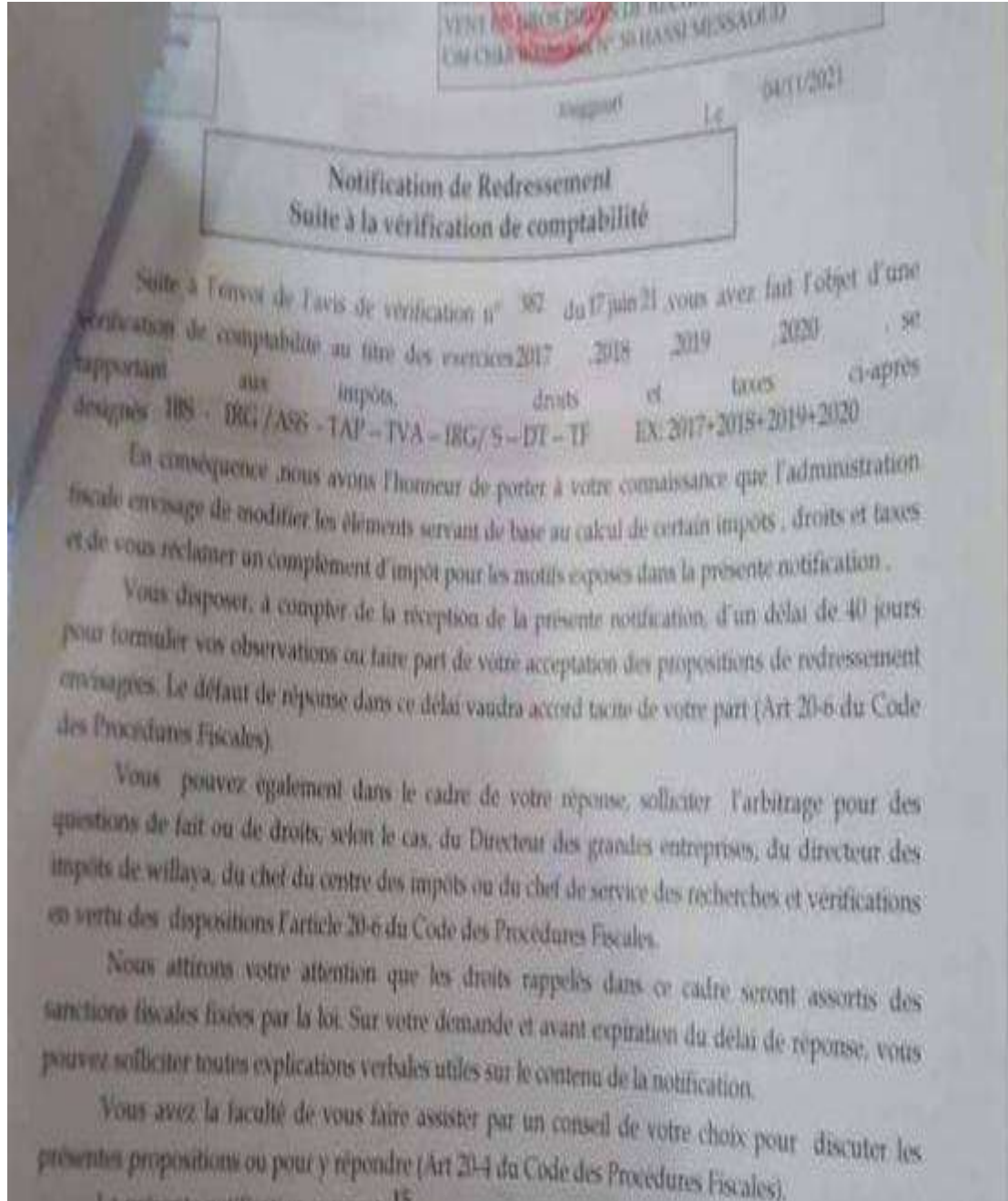
1. Colline fillipe la vérificateur fiscale , Edition économique ,
paris , 1979.

قائمة الملاحق



الملحق رقم ٠٢ :





الملحق رقم ٠٥ :

IMPOTS	DROITS	PENALITES	TOTAL D+P	
TAP	398	40	438	
TAP	344	34	378	
TAP	0	0	0	
TAP	499	50	549	
	1241	124	1365	1365
IBS	0	0	0	
IBS	13589	1359	14948	
IBS	7828	783	8611	
IBS	95943	14391	110334	
	117360	16533	133893	133893
IRG/ASS	0	0	0	
IRG/ASS	5802	580	6382	
IRG/ASS	3342	334	3676	
IRG/ASS	40960	4095	45056	
	50104	5010	55114	55114
TVA	79235	11885	91120	
TVA	0	0	0	
TVA	2708536	677134	3385670	
TVA	3592230	898058	4490288	
	6380001	1587077	7967078	7967078
VAR			0	

الملحق رقم ٠٦ :

الميزان الخاص

2021 / 2020 / 2019 / 2018

				السنوات	التحيز
				المداخل	
				رصيد 01/01	
7.677.14	00	00	00	حساب ش. BDE بلية	
00	00	00	00	مؤن الأخر	
00	00	00	00	بيع عقار	
00	00	00	00	بيع مؤن	
00	00	00	00	فروض	
00	00	00	00	مداخل أخرى كراء محلات 2	
16.013.945	3.245.764	5.578.481	3.429.542	الربح المتسرح به	
16.021.622	3.245.764	5.578.481	3.429.542	مجموع المداخل : (1)	
				المخرجات	
				رصيد 12/31	
66.007.05	7.677.14	00	00	حساب ش. BDE بلية	
648.000	648.000	648.000	118.431	الشركات تأمين المشوخة	
00	00	00	54.570.000	شراء عقار	
00	00	00	00	بناء عقار	
00	00	00	00	شراء عقار مؤن	
00	00	00	00	فروض مقبلة	
00	00	00	00	تسديد فروض	
210.000	180.000	160.000	150.000	شراء تجهيزات وثبات للمؤن	
150.000	120.000	110.000	100.000	عقبات عائلية الشبان	
550.000	500.000	400.000	350.000	مصاريف الإحاشة	
90.000	85.000	80.000	75.000	مصاريف الكهرباء والغاز	
14.000	25.000	20.000	15.000	مصاريف الماء	
70.000	70.000	70.000	70.000	مصاريف تأمين السيارات	
35.000	30.000	25.000	20.000	مصاريف الصيانة	
56.000	55.000	55.000	50.000	مصاريف الوقود	
60.000	50.000	50.000	50.000	مصاريف الفحوصات للأرلا	
30.000	20.000	20.000	20.000	مصاريف الهاتف	
100.000	100.000	100.000	100.000	مصاريف النقل والرحلات	
35.000	30.000	25.000	20.000	مصاريف العلاج	
2.068.000	1.913.000	1.758.000	55.708.431	مجموع المخرجات (2)	
-13.953.622	-1.532.764	-3.820.481	+52.278.899	الفرق (1) - (2)	
			93,84 %	نسبة الفرق	

- مبلغ الفرق الذي تجاوز نسبة 25 % من مبلغ الإنفاق يتضخم المتريفة على الدخل الإجمالي

